IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث والعشرون– العدد الأول – البحث الثاني (ص: 18 - 59)
15 – تشرين الأول – 2024م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[المحاولات اليمنية لبلوغ الحكم الرشيد]

(دراسة تحليلية خلال الفترة من 1962 إلى 2018م)

إعداد الباحث:

[الدكتور علي مطهر العثربي / أستاذ العلوم السياسية / عضو هيئة التدريس / بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية]
[جامعة صنعاء]

ملخص البحث:

هدف البحث إلى دراسة المحاولات اليمنية لبلوغ الحكم الرشيد من خلال متابعة التطورات السياسية منذ الثورة اليمنية سنة1962م، على اعتبار أن العصر الحديث يتطلب سلوكاً سياسياً رشيداً يحقق القبول الشعبي في اليمن المعاصر، وتكمن أهمية البحث في كونه يتناول المحاولات والخطوات التي سلكها اليمن في سبيل الوصول إلى الحكم الرشيد على طريق بناء الدولة اليمنية الحديثة من خلال التركيز على كيفية إرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي وتسليط الضوء على ما تحقق من إنجاز وإخفاق في هذا المجال، وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي الذي يركز على الظواهر التاريخية التي يستفاد منها لفهم الحاضر المتعلق بالممارسات الديمقراطية، وكذلك منهج تحليل المضمون في تحليل محتوى البحث كون المحاولات اليمنية لبلوغ الحكم الرشيد تعتمد على الكتب والوثائق السياسية ، كما اعتمد البحث على المنهج المقارن الذي يتميز بقدرته على استيعاب المؤثرات الخاصة بالتطورات السياسية في اليمن، وفي خاتمة البحث استخلص الباحث جملة من النتائج من أبرزها الرغبة اليمنية في الوصول إلى المبادئ الأساسية للحكم الرشيد عبر المراحل المختلفة من تطوره السياسي، ثم طرح الباحث جملة من التوصيات الموضوعية التي تساعد متخذي القرار في مجال العمل الشوروي الديمقراطي.

كلمات مفتاحية: اليمن ، تطورات، محاولات، الحكم، الرشيد، بلوغ، د.علي مطهر العثربي، جامعة صنعاء

https://doi.org/10.62690/ijssp2312

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث والعشرون– العدد الأول – البحث الثاني (ص: 18 - 59)
15 – تشرين الأول – 2024م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[Yemeni Attempts to Achieve Good Governance]
(An Analytical Study During the Period from 1962 to 2018)

Researcher:

Dr. Ali Mutahhar Al-Athrabi

Abstract:

This study aimed to examen Yemen's attempts to achieve good governance by tracking political developments since the Yemeni revolution in 1962, on the ground that the modern era requires a rational political behavior that achieves public acceptance in contemporary Yemen. The significance of the study lied in its past attempts and steps taken by Yemen toward reaching good governance through nation-building a modern Yemeni state, focusing on how to establish the traditions of democratic consultative work and highlighting the accomplishments and failures in this area.

The study used historical methodology that focuses on historical phenomena to understand the present concerning democratic practices. Also, the researcher used content analysis methodology to analyze the content of the study as Yemen's attempts to achieve good governance depended on political books and documents. In addition, the study employed a comparative approach which is characterized by its ability to accommodate the related influences to political developments in Yemen.

In conclusion, the researcher came up with some findings, the most important of which are that the Yemeni need to reach the fundamental principles of good governance through the various stages of its political development. The researcher also presented a set of objective recommendations to assist decision-makers in the field of democratic consultative work.

Key words: Yemen, Developments, Attempts, Governance, Good, Achieve.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

إن الحديث عن الحكم الرشيد من الأمور الحيوية في عملية إعادة بناء الدولة وتوطيد أركانها وتمتين بنيانها في العصر الراهن الذي غلبت فيه الاتجاهات الوضعية وانساقت البشرية صوب الاتجاهات التي مصدرها البشر ، حيث برز الاتجاه الشمولي والرأس المالي، إذ باتت هذه الاتجاهات تتحكم بالسلطات السياسيّة والسيادية ، وعلى إثر ذلك تمزقت الدولة العربية الإسلامية بعد سقوط الخلافة الإسلامية وهيمنة القوى الاستعمارية التي عملت على تمزيق الوطن العربي في معاهدة سايس بيكو سنة 1916م _ المعاهدة التي قسمت وجزأت الوطن العربي إلى دويلات تتحكم فيها القوى الاستعمارية_وصدور وعد بل فور سنة 1917م، وقيام الدول القومية في المكونات الجغرافية والبشرية للوطن العربي (العثربي،2023)، والعالم الإسلامي التي استلهمت النماذج الثوريّة الشيوعيّة والفاشية والنازيّة والرأس مالية الغربية ،

فانتفت استقلالية تلك الدول وأصبحت تابعة فكرياً وسياسياً وسيادياً ومادياً، الأمر الذي مكن القوى الاستعمارية من خلق الصراعات الدموية بين المكونات الجغرافية والبشرية في الوطن العربي وجعلت الحكام العرب ينشغلون بالحروب الدموية فيما بينهم فيما أحكمت السيطرة على مقدرات الوطن العربي وسلبته السيادة والريادة .

لقد كان اليمن واحداً من تلك الدول التي اكتوت بنار الصراعات الدموية التي غذاها الاستعمار البريطاني وعمل على تشطير الوطن اليمني الواحد إلى شطرين قبل رحيله في سنة 1967م ، وكان أحرار اليمن قد بدأوا حركة التنوير من أجل الوصول إلى الحكم الرشيد الذي يمكنهم من استعادة السيادة الواحدة على الوطن اليمني الواحد، حيث ظهرت الحركة الإصلاحية في بداية الأربعينيات من القرن الماضي في ظل النظام السياسي القائم آن ذاك في المحافظات الشمالية من اليمن الواحد، ومن رواد هذه الحركة الزبيري والنعمان وأحمد عبد الوهاب الوريث وأحمد المطاع وغيرهم من رواد حركة التنوير الذين مارسوا نشاطاً فكرياً من خلال مجلة الحكمة ، بالإضافة إلى الأدوار الكبيرة التي لعبتها المساجد والمدارس والمجالس الاجتماعية وهيئة (شباب الآمر بالمعروف والنهي عن المنكر) التي بلورت النشاط الفكري (الشماحي،1972)، وقد التزمت حركة التنوير بالمطالبة السلمية بالإصلاحات التي تقود نحو الحكم الرشيد ، إلا أن النظام السائد في ذلك الحين لم يستجب لتلك المطالب، مما حدى بالأحرار إلى انتهاج عمل ثوري جديد من خلال الفرار إلى عدن وتأسيس حزب الأحرار اليمنيين سنة 1944م، غير أن السلطات الاستعمارية المحتلة لعدن كانت تحظر قيام الأحزاب، ولذلك استعاض الأحرار اسماً جديداً للواجهة السياسية وهي (الجمعية اليمانية الكبرى)، وهو ما جعل السلطة في صنعاء تشعر بالخطر مما دفع بولي العهد المعروف بالسيف أحمد إلى التوجه إلى عدن في 11 إبريل سنة 1946م في محاولة لإقناع الزبيري والنعمان بالعودة إلى صنعاء ، وقدم وعوداً بإصلاحات في البلاد، إلا أن تلك الوعود لم ترق إلى مستوى الحكم الرشيد الذي ينشده أحرار اليمن والمتمثل في الأتي:

1. قيام مجلس الشورى .
2. قيام حكومة من الشعب.
3. إبعاد الإمام عن تسيير شئون البلاد.

لقد عاد أحمد حميد الدين ولي العهد من عدن بعد أن فشل في إقناع الزبيري والنعمان بالعودة إلى صنعاء ورفض شروط الأحرار الثلاثة وهي قيام مجلس الشورى وقيام حكومة من الشعب وإبعاد أولاد الإمام عن المشاركة في إدارة شئون الدولة، ونتيجة لذلك فرّ إلى عدن في نوفمبر 1946م نجل الإمام يحيى حميد الدين الأمير إبراهيم الذي رفض

علناً لقب سيف الإسلام متخذاً لنفسه لقب سيف الحق وأصبح عنصراً فاعلاً في حركة الإصلاح اليمنية، وقد انتخب رئيساً للمنظمة المعارضة الموحدة في المهجر أي رئيساً للجمعية اليمانية الكبرى، ولذلك فإن النضال من أجل الوصول إلى الحكم الرشيد لم يقف عند سقف محدد فقد اندلعت حركة 1948م من أجل الاصلاح في ظل حكم الأئمة إلا أنها فشلت ، ثم تواصل النضال حتى قيام الثورة اليمنية في 26سبتمبر 1962م.

إن محاولات الوصول إلى الحكم الرشيد في اليمن المعاصر قد مر بمنعطفات تاريخية ومتغيرات دستورية وسياسية وفكرية سادت في كل تلك المنعطفات، منذ الثورة اليمنية الواحدة سبتمبر وأكتوبر عامي 1962- 1963م، ولعل كل تلك المنعطفات بظروفها ومتغيراتها قد أفرزت وسائل متعددة في المحاولة للوصول إلى الصيغة المناسبة للحكم الرشيد في اليمن رغم ما طغى عليها من طابع الانقلاب، والانقلاب المضاد سواءً كان أبيضاً أم أسوداً، إلا أنه لم يكن الوسيلة التي تعبر عن المستوى الحضاري والإنساني الذي عرف به اليمنيون منذ فجر التاريخ، ورغم مساوئ هذا المسار إلا أن تجاربه قادة ذوي الفكر الاستراتيجي إلى التفكير الواقعي الذي يؤدي إلى الطريق السليم للوصول إلى الصيغة المناسبة للحكم الرشيد في اليمن المعاصر، فقد تحقق البعض من متطلباته منها نشؤ المؤسسات السياسية الدستورية التي تعد المفتاح العملي والعلمي لإرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي القائم على المشاركة السياسية التي لا تستثني أحداً، ابتداءً من صياغة أسس الدولة اليمنية الحديثة وتحديد الملامح العامة للدستور اليمني على طريق استكمال متطلبات قيام دولة النظام والقانون التي كان ينشدها أحرار اليمن والتي قامت من أجلها الثورة اليمنية ورسمت أهدافها الستة.

إن الجهود المبذولة التي انطلقت من الجذور التاريخية والتراث الفكري والديني والثوابت الوطنية القائمة على المشاركة السياسية الواسعة والتي لا تستثني أحداً من القوى السياسية الفاعلة منذ نشؤ الإمبراطورية اليمنية المعينية الأولى وحتى قيام الدولة اليمنية الرابعة في 22 مايو 1990م مازالت في طريقها للوصول إلى المبادئ الأساسية للحكم الرشيد ، على اعتبار أن تلك المبادئ هي اللبنة الأساسية التي ينطلق منها اليمنيون إلى عهد جديد تتحقق فيه وحدة الدولة وتتعزز فيه السيادة المطلقة للدولة اليمنية الواحدة والموحدة وتكتمل فيه كامل مبادئ الحكم الرشيد، ولأن واقع الحياة السياسية في اليمن مثقل بتركة كبيرة من المعوقات والصعوبات التي اعترضت مسار الوصول إلى صيغة الحكم الرشيد ووقفت حجر عثرة أمام استكمال أهداف الثورة اليمنية التي وضعها أحرار اليمن في ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام 1962م، فقد تضاعفت العراقيل ومنها استمرار تحالف العدوان القديم الجديد ضد سيادة الجمهورية اليمنية في 26 مارس 2015م - وما زال حتى اليوم - في سابقة تجاوزت مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والمواثيق الأممية والإنسانية والأعراف والتقاليد العربية، ورغم ذلك إلا أن اليمنيين أكثر قدرة على استلهام ماضيهم وما صنعوه من تجارب

حضارية مكنتهم من تحريك عجلة التنمية وجنبتهم التدخلات الخارجية ومكنتهم من بناء دولة النظام والقانون من خلال الالتزام بإرساء تقاليد الحكم الرشيد القائم على المشاركة الشوروية التي تجسد الإرادة الشعبية وتضمن حق الاختيار الحر، وهو ما سنتناوله في هذه الورقة البحثية.

مشكلة البحث:

إن التعثر في الوصول إلى الصيغة العملية لمفهوم الحكم الرشيد في اليمن المعاصر قد شكل هماً وطنياً واسعاً، وحال دون الاستقرار السياسي ومنع الدولة اليمنية من فرض سيادتها على جميع المكونات الجغرافية والبشرية، وجعل كل المفكرين والساسة يسعون إلي تشخيص الواقع اليمني، ويبحثون عن الصيغة العملية للحكم الرشيد، وفي هذا الإطار تسعي الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الحكم الرشيد الذي كان ينشده أحرار اليمن عقب الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62 – 1963م ؟

ثم تتفرع التساؤلات التالية:

1. ما هي مبادئ الحكم الرشيد وغياته وآلياته؟
2. وما مدى تأثيره على الاستقرار السياسي في اليمن المعاصر؟
3. وما الذي تحقق من أهداف الثورة اليمنية في مجال الحكم الرشيد؟

إطار البحث:

ستتناول الورقة البحثية المبادئ الأساسية للحكم الرشيد في اليمن في ضوء الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وصيغته العملية والنظرية التي تتناسب مع خصوصية المكونات الجغرافية والبشرية، وتحقق الأمن والاستقرار للجمهورية اليمنية كدراسة فكرية تحليلية للحياة السياسية في اليمن المعاصر خلال الفترة من 1962 إلى 2018م.

أهميه البحث وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الورقة البحثية في كونها تتناول الحكم الرشيد في اليمن ومبادئه الأساسية التي تعزز بناء الدولة اليمنية الحديثة في الإطار النظري للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة التي اعتمدها المجلس السياسي الأعلى في 26

مارس 2018م (الرؤية الوطنية، 2018)، الأمر الذي ينبغي معه البحث في كيفية إرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي ، وهو ما يجعل الورقة البحثية تسلط الضوء على ما تحقق في مجال الحكم الرشيد، وتبين مواضع الاعتوار الذي اعترض مسار الثورة اليمنية في الوصول إلى الحكم الرشيد القائم على حرية الاختيار عبر صناديق الاقتراع المباشر الذي يحقق القبول الشعبي ويسهم في تعزيز الآمن والاستقرار السياسي الذي ينشده اليمنيون كافة، ومن هنا يأتي السبب الذي دفع الباحث إلى اختيار البحث في هذا المجال من أجل أن نقدم صورة واضحة عن محاولات اليمنيين في الوصول إلى الحكم الرشيد الذي يتناسب مع خصوصية المكونات البشرية والجغرافية للجمهورية اليمنية.

أهداف البحث:

1. التعرف على مسار نضال اليمنيين في محاولة الوصول إلى الحكم الرشيد.
2. الإسهام العلمي في كيفية الوصول إلى الحكم الرشيد.
3. دراسة التجارب التي خاضها اليمنيون في مجال الحكم الرشيد منذ الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر 1962م- 1963م.
4. تحديد النجاحات والاخفاقات في تجربة تداول السلطة من أجل تطوير النجاح والابتعاد عن مواطن الاخفاق.
5. تحليل المبادئ الأساسية للحكم الرشيد في اليمن المعاصر وكيفية إرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي وتثبيت مبدأ حرية اختيار الحكام عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر.

مصطلحات البحث:

الحكم الرشيد: يعني الممارسة العملية للسلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في جميع مؤسسات الدولة بما فيها من قطاع عام وقطاع الخاص وأحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني، وما يترتب على تلك الممارسة العملية للسلطة من نتائج في مختلف المجالات.

فرضيات البحث: تسعى الورقة البحثية إلى إثبات الفرضيات التالية:

1. الحكم الرشيد عقب الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر لم يتم وفق المبادئ الأساسية مما سبب عدم الاستقرار السياسي في اليمن.
2. الشورى والمشاركة السياسية الفاعلة تمثل جوهر الحكم الرشيد.
3. عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد أضعف مؤسسات الدولة اليمنية.

4. أن الرؤية الوطنية قد جاءت من أجل إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة .

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج المقارن الذي وصفه الصباب (1980) بأنه يتميز بقدرته على استيعاب المؤثرات الخاصة ببلد معين التي يمكن أن تؤثر على نتيجة دراسة الباحث، حيث يعنى بدراسة مقارنة لموضوعات الورقة البحثية، ثم لمنهج التاريخي الذي يعد من أقدم المناهج، حيث يعتمد على الظواهر التاريخية التي يستفاد منها لفهم الحاضر(حسن، 1990)، كما اعتمد منهج تحليل المضمون في تحليل محتوى الدراسة، كون الظاهرة محل الدراسة تعتمد على الكتب والوثائق السياسية وما تقدمه الوسائل المختلفة من المعلومات والبيانات (بدر، 1984)، ولأن هذا المنهج يعنى بدراسة مضمون محتويات الورقة البحثية بهدف تقدم تحليل منطقي يعتمد على المبادئ الأساسية المتعلقة بالحكم الرشيد في اليمن المعاصر.

الدراسات السابقة:

دراسة (الجوري، 2024)، بعنوان واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية دراسة ميدانية على السلطة المحلية بأمانة العاصمة – صنعاء والتي هدفت إلى معرفة واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء، تكون مجتمع الدراسة من قيادات وأعضاء المجالس المحلية ومدراء المكاتب التنفيذية في مديريات أمانة العاصمة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تطبيق مبادئ الحكم الرشيد كان متوفرا بدرجة متوسطة، وبنسبة 60% في السلطة المحلية، وإن مبدأ الشفافية والمساءلة هما الأقل تطبيقا، وإن السلطة المحلية تعاني من شح الموارد المالية المحلية، وضعف القدرة على تنمية الموارد الذاتية والاتكال على الدعم المركزي المحدود، مما أدى إلى تدنى أدائها وتدهور مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وأوصت الدراسة بضرورة بذل الجهود لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية، والاهتمام بتحقيق الشفافية عبر نشر البيانات والمعلومات على الإنترنت، وتعزيز مبدأ المساءلة عبر وضع الآليات اللازمة لمساءلة ومحاسبة الموظفين المقصرين، وتعزيز مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عملية التخطيط والرقابة على تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات المحلية، وضرورة التوجه نحو الإدارة المحلية الإلكترونية وقيام وزارة الإدارة المحلية بالتوعية ونشر ثقافة الحكم الرشيد في أوساط المجالس المحلية.

دراسة (جار الله، 2014)، بعنوان الحكم الرشيد بالجمهورية اليمنية، ماهيته وواقعه ومعوقاته وسبل تجاوزها، هدف البحث إلى التعرف على واقع الحكم الرشيد في الجمهورية اليمنية وابرز معوقاته وسبل الخلاص من تلك المعوقات، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ابرزها أن تجربة الجمهورية اليمنية تجربة متواضعة في إتجاه بناء الحكم الرشيد وتتقدم ببطء شديد بل وتتراجع احياناً، وأن قيم المسائلة والمحاسبة والرقابة والشفافية لازالت في مستوياتها الدنيا، وأن من ابرز المعوقات هو عدم استقلالية القضاء وعدم فاعلية الحوكمات وانتشار آفة الفساد.

دراسة (العثربي، 2008)، بعنوان المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة في الفترة من 1962م إلى 2007م والتي ركزت على آليات المشاركة السياسية وتحديثها ومراحل تطورها في مرحلة الديمقراطية المباشرة ومراحل الديمقراطية شبة المباشرة الانتخابات النيابية، وتناول الأحزاب السياسية وتطوراتها وتعريفها لغة واصطلاحاً اختصاصها وانواعها، وجماعات الضغط والمصالح وتطوراتها وانواعها، وركز على دراسة أبعاد المشاركة السياسية المعاصرة دراسة مقارنة في النظرية الرأسمالية والاشتراكية ومضمونهما والمآلات التي وصلت إليها في الواقع العملي وانعكاساتها السلبية، كما تناول الباحث المشاركة السياسية في النظام السياسي في الإسلام من لال دراسة تعريف الشورى لغة واصطلاحاً والشورى في القرآن الكريم والسنة النبوية واهميتها في واقع الحياة السياسية العملية والتقليدية والحداثة، ثم تابع تطورات المشاركة السياسية بعد الوحدة اليمنية التي تحققت في 22 مايو 1990م، وقد اعتمد الباحث على العديد من مناهج البحث العلمي وتوصل إلى العديد من النتائج التي من أبرزها إن التطبيق العملي القائم على الشفافية لمبدأ المشاركة السياسية في اليمن يولد الرضا والقناعة ويمنح السلطة قوة الشرعية المستمدة من الثقة الجماهيرية، وأن حرية المشاركة السياسية في اليمن عمقت مبدأ امتلاك الشعب للسطلة، كما قدم جملة من التوصيات منها: ضرورة إجراء التعديلات الدستورية اللازمة لمعالجة منصب رئاسة الجمهورية والعمل على تطوير المشاركة السياسية في كل المستويات.

خطة الدراسة: وقد قسمت الدراسة إلى التالي:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة وتضمن المقدمة والمشكلة البحثية وتعريف المصطلحات ومنهج دراستها.

المبحث الثاني: ركز على دراسة مفهوم الحكم الرشيد ومبادئه الأساسية في الفكر السياسي المعاصر.

المبحث الثالث: استعرض ما تحقق من مفهوم الحكم الرشيد عقب الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62 و1963م .

المبحث الرابع: الخاتمة التي شملت النتائج واستشراف المستقبل والتوصيات .

المراجع.

المبحث الثاني

مفهوم الحكم الرشيد

التعريف اللغوي:

إن التعريف اللغوي للحكم الرشيد يشتمل على جزئيين هما:

الجزء الأول يتعلق بلفظ الحكم: فقد ورد في المعجم الوجيز (2006) "الحُكْم بضم الحاء وتسكين الكاف وضم الميم هو العلم والتفقه ، والحاكم من نصب للحكم بين الناس بفتح الحاء وضم الكاف ، حكماً" (ص.165)، أما الجزء الثاني فيتعلق بلفظ الرشد حيث جاء في الوجيز (2006) "الفعل الماضي رشد رشداً بمعنى اهتدى فهو راشد، والرشد في القانون السن التي إذا بلغها الفرد استقل بتصرفاته وبات شخصية مستقلة بذاتها" (ص.265)، وبمعنى أكثر توضيحاً التمتع بكمال العقل مما يجعله مسؤولاً عن كافة تصرفاته أمام القانون والمجتمع، والراشد هو الثابت على مبدأٍ لا يتبدل أو يتحمل فالخلفاء الراشدون هم من ثبتوا على الحق ، كما أن الرشيد من أسماء الله الحسنى الذي يعني حسن التقدير، ومن خلال هذا العرض اللغوي نستنتج أن الحكم الرشيد يعني الاستقامة والعلم وحسن التقديروالتدبير والحكمة في إدارة الأمور والتروي في اتخاذ القرار.

تعريف الحكم الرشيد اصطلاحاً:

يعرف البعض الحكم الرشيد : بأنه الحكم الجيد أو الحكم الصالح الذي تمارس فيه إدارة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة وتتخذ القرارات في إطارها الإداري والقانوني المحدد، وتستخدم فيه الموارد بطريقة تقنية تخضع للمراقبة المالية الدقيقة والشفافة بهدف إنجاز معين يخدم مسار التنمية المستدامة ويعزز من قدرات وإمكانات الدولة، ما يرى آخرون بأن الحكم الرشيد هو فن قيادة المجتمعات والمنظمات وينطلق أصحاب هذا الاتجاه جذورها اليونانية لكلمة to steer والتي تعني في اللغة العربية قاد، وعرفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية الحكم الرشيد بأنه عملية اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ.

أما المعهد الدولي للعلوم الإدارية (International institute of Administration sciences) فقد عرف الحكم الرشيد بأنه : العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة (Authority) والقوة (Power) وقدرة التأثير السياسي على اعتماد السياسات واتخاذ القرارات التي تتعلق بممارسة السلطة في الحياة السياسية والاقتصادية وتنمية

المجتمع ، على اعتبار أن مفهوم الحكم الرشيد يعنى بعملية صنع القرارات وعملية تنفيذها على أرض الواقع واعتمادها أسلوب حياة لتلك السلطات ومؤسساتها ، وبناءً عليه فإن جميع تلك التعاريف تشترط توفر المبادئ الأساسية الأتية :

1. المشاركة والتعددية السياسية .
2. المساواة وسيادة القانون .
3. الشفافية .
4. الكفاءة الفعالة .
5. الرقابة والمساءلة .
6. الرؤية الاستراتيجية .

على اعتبار أن تلك المبادئ حتمية ملازمة للحكم الرشيد ، وهي العناصر التي تكسب النظام السياسي الشرعية القائمة على القبول الشعبي من خلال الانتخاب الحر المباشر ، وبذلك فإن افتقار نظام الحكم للعناصر السابقة ينفي عنه الرشد ويؤدي حتماً إلى انتشار الفساد في كل سلطات الدولة ومؤسساتها .

وبناءً على ما تقدم من العرض المقتضب لبعض تعاريف الحكم الرشيد فإن الباحث يرى إمكانية تعريف الحكم الرشيد على النحو الأتي : هو الممارسة العملية للسلطة السياسية والاقتصادية والإدارية على أرض الوقع من قبل من اختارهم الشعب لإدارة شؤون الدولة في مختلف مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية ، وبما يضمن للأفراد والجماعات المشاركة الفاعلة في صنع القرارات المتعلقة بمصالحهم وحقوقهم القانونية والوفاء بوجباتهم وبما يسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة .

المبادئ الأساسية للحكم الرشيد:

لقد أشارت الورقة البحثية إلى المبادئ الأساسية للحكم الرشيد في العرض المتعلق بمفهوم الحكم الرشيد والمتمثلة في المشاركة السياسية الواسعة والمساواة وسيادة القانون والشفافية والاستجابة والكفاءة الفعالة والرقابة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية، وفي هذا الجزء من الدراسة ستستعرض الورقة المقصود من تلك المبادي ليسهل فهمها ويتم التعرف على مدلولاتها المجسدة للإرادة الشعبية على اعتبار أن الشعب مالك السلطة ومصدرها وعلى النحو الأتي :

المشاركة والتعددية السياسية:

تعريف المشاركة لغة :

تستعرض الورقة البحثية التعريف اللغوي لمصطلح المشاركة السياسية بشكل مختصر وعلى النحو الأتي : فمصطلح المشاركة السياسية مكون من كلمتين الأولى المشاركة والثانية السياسية وعليه فان تعريف المشاركة لغة ورد في المعجم

الوجيز (1990) أن أصل المشاركة من الشراكة في الشيء بين طرفين وهي مأخوذة من الفعل الماضي "أشرك وشارك"، وجاء في المعجم الوجيز : أشركه في أمره ، بمعنى أدخله في أمره ، ويقال : أشرك بالله أي جعله له شريكاً في ملكه ، "وشارك" : كان شريكه ، ويقال: فلان يشارك في علم كذا، واشترك الأمر، بمعنى اختلط والتبس، والشِرك: بتسكين الراء : يعني الاعتقاد بتعدد الآلهة ، والشرَك: بفتح الراء: يعني حبال الصيد، والشرِك: بكسر الراء أو الشرُكة: بضم الراء: تعني عقد شراكة بين اثنين او اكثر للقيام بعمل مشترك، والشريك: هو المشارك لغيره في تجارة او نحوها.

تعريف المشاركة اصطلاحاً :

تعريف المشاركة اصطلاحاً بأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها الأفراد لتحقيق المكاسب المشتركة وتهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات من خلال المجالس المنتخبة، وتعني الشراكة بين طرفين اثنين تعتمد على التعاون وتقوم على مبدأ المصالح المشتركة أو المتبادلة بما يمثل ارضية للتعاون والشراكة بين المكونات البشرية للدولة (مبيض،1999).

تعريف السياسية لغة: كلمة سياسة كما ورد في (الصحاح، 1985) مأخوذة من الفعل الماضي "ساس" والمضارع منه "يسوس"، ويقال "ساس" الناس سياسية: بمعنى تولى رياستهم وقيادتهم وساس الأمور: دبرها وقام بإصلاحها فهو سايس وجمعها ساسة والساسة: قادة الامم ومدبرو شئونها العامة ، ويقال فلان مجرب قد ساس وسيس عليه، ادب وأُدب، ويقال: سوِسَ امر القوم، بمعنى مُلك عليهم، والسياسة استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى العاجل أو الآجل، وعرفها المنجد (1986) بانها فن الحكم وإدارة أعمال الدولة الداخلية والخارجية، ومنها السياسية الداخلية، والسياسية الخارجية، والسياسة المدنية: وتعني تدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة.

تعريف السياسة اصطلاحاً:

السياسة اصطلاحاً تعني فن ممارسة القيادة والحكم ، وهي علم السلطة أو الدولة وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهي النشاط الاجتماعي الفريد الذي ينظم الحياة العامة ويضمن الامن ، ويقيم التوازن والوفاق من خلال القوة الشرعية والسيادة بين الافراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقة القوة الذي يحدد أوجه المشاركة في السلطة بنسبة الاسهام والاهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي (الكيالي، 1993)، وبالجمع بين الكلمتين مشاركة وسياسة يصبح المعنى: المشاركة السياسية التي تعني حق المواطن الدستوري في المساهمة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بحياة الناس اليومية ومستقبلهم في الحاضر والمستقبل ن وبناءً على ذلك فإن المبادئ الأساسية للحكم الرشيد تتمثل في الأتي :

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث والعشرون– العدد الأول – البحث الثاني (ص: 18 - 59) 15 – تشرين الأول – 2024م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

مبدأ الشورى في الإسلام:

وهو أمر من الله لا يجوز تجاوزه قال تعالى (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) (القرآن الكريم، الشورى:38) وقال تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ) (القرآن الكريم، آل عمران:159)، وقوله تعالى : (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (القرآن الكريم، آل عمران: 104)، وقال تعالى : (فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا) (القرآن الكريم، البقرة:233)، وقال تعالى : (قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلأ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حتى تَشْهَدُونِ) (القرآن الكريم، النمل:32)، ولذلك فإن مبدأ الشورى في الاسلام قاعدة أساسية من قواعد الحكم الرشيد لا يستقيم الأمر بدونه وهو ضمانة اساسية لمشاركة كل القوى السياسية والحزبية في صنع القرار السياسي والتداول السلمي للسلطة، ويحول دون رغبة الحاكم في الاستبداد والتفرد في الرأي واحتكار السلطة .

المساواة وسيادة القانون :

ينبغي أن تكون جميع المكونات البشرية للدولة على درجة واحدة من المساواة أمام القانون ، وأن ينتفي التمييز أياً كان شكله أو نوعه في ظل الحكم الرشيد ، والجمع متساوون في الحقوق والواجبات والحريّات والكرامة ، ويجب تأمين وحماية حقوق الإنسان للأفراد والجماعات بشكل متساو ، بما في ذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون ، وأن تعلو سيادة القانون على سلطة الحكومات ، لأن من واجب الحكومات حماية المواطنين من أي إجراءات تعسفية وخضوع الجميع للقانون وليس للنزوات والأهواء أياً كانت ، وتقتضي سيادة القانون وجود حكومة منتخبة تعبر عن القبول الشعبي وملتزمة بالدستور والقانون .

الشفافية :

ربما لم يكن هذا المبدأ ذائع الصيت فيما مضى من الحياة السياسية بسبب شحة المعلومات وصعوبة الوصول إليها وتعمد الحكام في احتكارها ، الأمر الذي أدى إلى الفساد والاستبداد والتجهيل المتعمد ، إلا أن تطور الحياة وتطور وسائل الاتصال السياسي قد فرض ضرورة وجود الشفافية والتي تعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها ، بحيث تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية وكل المكونات البشرية التي تهتم بالشأن العام وتحرص على ممارسة حقها في المشاركة السياسية، ولعل الشفافية الأكثر إلحاحاً أن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، على اعتبار أن المال هو سبب الفساد، ولذلك ينبغي أن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها، وهذا يقودنا القول بأن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والسياسية الشاملة لاستخدامها في الاتجاه الذي يعزز قدرات الدولة ويصون المقدرات الوطنية ويقوي بناءها ويمنع الفساد والاستبداد.

الكفاءة الفعالة:

أن الكفاءة الفعالة في إدارة مؤسسات الدولة والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني هي الضامن القوي لاستمرار وبقاء النظام السياسي القائم على المشاركة السياسية الواسعة، لأنها مبدأ بارز من مبادئ الحكم الرشيد الذي يسعى إلى تفعيل التنمية المستدامة وإزالة الفوارق العنصرية أياً كانت، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف كافة الموارد البشرية والمالية الوطنية بصورة سليمة وواضحة لكل أفراد المجتمع، وتلزم المؤسسات بتحقيق نتائج تشبع الاحتياجات التي تعزز بناء قدرات الدولة، من خلال الكفاءة الفعالة لإدارة الحكم المحلي كامل الصلاحيات الذي يعمل بتقنية عالية على تحويل الموارد المحلية إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين، وتعبر عن أولوياتهم عبر المشاركة الشعبية الواسعة، والكفاءة الفعالة تدفع المكونات البشرية للتنافس في مجال العلم للحصول على أعلى المستويات العلمية التي تؤهل الفرد لتولي مواقع قيادية عليا من خلال التنافس الحر النزيه.

الرقابة والمساءلة:

تعد الرقابة السابقة واللاحقة أمراً جوهرياً في الحكم الرشيد القائم على التوافق والالتقاء بين الحاكم والمحكوم في القواعد الشرعية، إذ ينبغي أن يكون محاطاً بضمانات تلحق بالتصرفات الصادرة عن السلطات العامة في حالة مخالفتها لذلك النظام ، ومن ذلك الرقابة على دستورية القوانين، التي ينبغي أن تمارسها السلطة التشريعية (البرلمان) على السلطة التنفيذية من خلال الاستجواب والرقابة سياسية التي تقوم بممارستها هي هيئة سياسية ويخضع تشكيل هذه الهيئة لنصوص الدساتير التي تعمل بهذا النوع من الرقابة والرقابة القضائية (المخلافي وآخرون،1995)، وبذلك فإن الأجهزة الرقابية تجعل جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، ومن حقها طلب تقديم التوضيحات اللازمة من المسؤولين حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، وبذلك فإن صانع القرار في الأجهزة المحلية خاضع للرقبة والمساءلة أمام المواطنين الجهات ذات العلاقة بالعمل المؤسسي في ظل الحكم الرشيد.

الرؤية الاستراتيجية:

ينبغي أن تمتلك القوى السياسية وقادة الرأي وأهل الحل والعقد رؤية استراتيجية لكيفية إعادة بناء الدولة الحديثة، وأن يتمتع الجميع بآفاق واسعة وبعيدة المدى لكيفية الوصول إلى الحكم الرشيد على طريق إنجاز التنمية الشامل، وأن يتوفر الشعور بالهدف المشترك الذي يراد من إنجاز التنمية الشاملة، كما ينبغي فهم الخصوصية التاريخية والسياسية

والاجتماعية والثقافية التي تنطلق منها الآفاق الواسعة في عملية إعادة بناء الدولة لخلق الشراكة بين مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لرسم الخطط والبرامج الطموحة مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول ضمن خيارات تتناسب مع القدرات والإمكانات المتاحة.

المبحث الثالث

الحكم الرشيد والثورة اليمنية

لقد جاءت الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62 و1963م بأهداف ستة ارتكزت في مجملها ومضمونها على الحكم الرشيد، فسعى أحرار اليمن لتنفيذ تلك الأهداف التي منها الهدف الرابع الذي نص على: إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمدا أنظمته من روح الإسلام الحنيف، وبناءً عليه جاء النظام الوطني الشوروي الجمهوري من أجل إرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي، على اعتبار أن الديمقراطية الشوروية وتقاليدها الحميدة من الحكم الرشيد الذي كافح أحرار اليمن من أجل بلوغه، حيث أن الحركة الوطنية منذ الأربعينيات في القرن الماضي كانت تسعى جاهدة من أجل إفساح المجال أمام كافة شرائح المجتمع اليمني للمشاركة السياسية الشعبية والتداول السلمي للسطلة من خلال الاختيار الحر عبر صناديق الاقتراع.

لقد أشارت الورقة البحثية في المقدمة إلى أن مطالب الأحرار بالحكم الرشيد قد تعارض مع النظام السياسي الذي كان سائداً في تلك الفترة ولم يقبل بإتاحة الفرصة للشعب في الاختيار المباشر ليحكم الشعب نفسه بنفسه، من خلال حق الاختيار الحر لمن يديرون شؤون الدولة، وكان الإمام في المحافظات الشمالية يمسك كل السلطات بيده والاستعمار البريطاني في المحافظات الجنوبية يسيطر على كل شيء، الأمر الذي دفع بأحرار اليمن إلى تشكيل الحركة الوطنية بهدف النضال ضد الحكم القائم على النظام الأسري الوراثي الذي لا يقبل بالمشاركة السياسية، والاستعمار الذي اعتمد على سياسة فرق تسد ، واتخذ الأحرار العديد من الخطوات في سبيل إصلاح الأوضاع الفاسدة آن ذاك، وكان من أبرزها توسيع قاعدة المشاركة السياسية، حيث قابل الإمام مطالب أحرار اليمن بالرفض، فصعد المناضلون خطواتهم العملية حتى وصلوا إلى اليقين الثوري فاندلعت الثورة اليمنية في 26 سبتمبر عام 1962م، ثم تواصل المد الثوري لتمتد شرارة الثورة اليمنية من جبال المحابشة في حجة إلى جبال ردفان في 14 أكتوبر1963م حتى تحقق النصر للثورة اليمنية الواحدة في 30 نوفمبر1967م مع رحيل آخر مستعمر بريطاني.

محاولات الوصول إلى الحكم الرشيد عقب الثورة اليمنية:

لقد بذلت قيادة الثورة اليمنية في عهد الرئيس عبد الله السلال في 1962م جهوداً مضنية في سبيل الوصول إلى صيغة الحكم الرشيد فقد البعض منهم حياته بسبب الإصرار على تنفيذ أهداف الثورة اليمنية وإنجاز الحكم الرشيد، وكان من

ذلك البحث عن الآليات المناسبة لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية ومنها تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي ضم مجموعة من القيادات العسكرية والمدنية، ولضمان المشاركة السياسية أصدر المجلس الإعلان الدستوري الأول في 31 أكتوبر 1962م تضمن نص المادة الثانية من الإعلان على السيادة الشعبية: أن (جميع السلطات مصدرها الشعب اليمني)، وبهذا النص الدستوري بدأ الشعب اليمني مرحلة جديدة في ممارسة المشاركة السياسية الشعبية واستعاد حقه الطبيعي في صنع القرار الذي يقوم على الديمقراطية الشوروية السليمة، ويحكم الشعب نفسه بنفسه في ظل نظام جمهوري (العزي،1985)، يضمن للشعب توسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية من خلال نص الإعلان الدستوري الأول في مادته السابعة على الأتي: (يتولى مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا في البلاد وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية للثورة والنظام القائم وحق تعيين الوزراء وعزلهم) (الأعلان الدستوري،1962)، وبذلك أصبح حق المشاركة ظاهرة عملية في إطار السعي للوصول إلى غاية الحكم الرشيد والتداول السلمي للسلطة.

فترة الرئيس عبدالله السلال:

اتسمت فترة الرئيس عبدالله السلال بمحاولة الحفاظ على النظام الجمهوري ومواجهة تحديات اسقاطه، ورغم ذلك الهم الكبير إلا أن الجهود قد جمعت بين الحفاظ على الثورة والجمهورية ومحاولة الوصول إلى الحكم الرشيد وفي هذا الاتجاه رأت قيادة الثورة في عقد المؤتمرات وسيلة مناسبة لترسيخ الإرادة الكلية للشعب والخروج من حالة احتكار السلطة التي كانت سائدة في عهد الإمامة والاستعمار، ومن ثم العمل المتدرج من أجل الوصول إلى تثبيت المبادئ الأساسية للحكم الرشيد ومن ذلك إفساح المجال أمام الشعب لعقد المؤتمرات للتعبير عن رغبة الشعب المطلقة في توسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية، ومن أجل الوصول إلى تنفيذ المبادئ الأساسية للحكم الرشيد فقد بذلت أعمالاً شوروية كانت لازمة لتطوير الأداء السياسي باتجاه توسيع قاعدة المشاركة السياسية وإرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي ومن ذلك انعقاد مؤتمر خمر في الفترة من 2-5 مايو 1965م الذي تبنى الأهداف التالية :

1- إنشاء المجلس الجمهوري بهدف توسيع قاعدة المشاركة السياسية.
2- تشكيل مجلس الشورى لضمان أكثر لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.
3- تكوين الجيش الوطني لحماية البلاد والعباد , وحماية المشاركة الشعبية.
4- تشكيل مجلس الدفاع لإدارة الشئون العسكرية .
5- تشكيل المحكمة العليا لمحاسبة العابثين بالمال العام .

وفي نفس العام انعقد مؤتمر الجند الذي تبنى المطالبة:

1. توسيع قاعدة المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي.

2. اعتماد مبدأ الحوار الديمقراطي.
3. عدم احتكار السلطة.

ولئن كانت قيادة الثورة اليمنية ممثلة بالرئيس عبدالله السلال قد سلكت سبلاً شتى من أجل الوصول إلى الغاية القصوى في إنجاز أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62 و1963م فقد تركزت جهودها في العمل التدريجي الذي يقود إلى الحكم الرشيد من خلال العمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية، حيث أصدر الرئيس السلال قراراً جمهورياً برقم 70 في 16 أكتوبر 1966م بشأن تشكيل اللجنة التحضيرية التي تكونت وأسند إليها مهمة وضع الخطوط العريضة لإشهار التنظيم الشعبي السياسي الذي سمي الاتحاد الشعبي الثوري (الغفاري،1997)، الذي تم إشهاره في 17 أكتوبر 1966م، إلا أن الظروف لم تكن مواتية لنجاح هذا التنظيم السياسي بسبب حصار العاصمة صنعاء ، ثم الانقلاب الابيض على الرئيس عبدالله السلال في 5 نوفمبر1967م (الصلوي،2003).

الجدول رقم (1) يبن أهم الإجراءات في عهد الرئيس السلال بتجاه الحكم الرشيد .

م	الخطوات التي تمت باتجاه الحكم الرشيد	نوع الكيان الجديد	تاريخ اتخاذها	الهدف
1	الصمود في حصار السبعين	استمرار الثورة	حتى 1967م	إقامة النظام الجمهوري وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية
2	قرار جمهوري برقم 70 في 16 أكتوبر 1966م بشأن تشكيل اللجنة التحضيرية من 29 شخصاً	الاتحاد الشعبي الثوري	في 16 أكتوبر 1966م	
3	انعقاد المؤتمرات للمطالبة بالحكم الرشيد	القوى الوطنية	من1962م وحتى 1965م	

الجدول من إعداد الباحث.

فترة الرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني :

لقد تولى السلطة الرئيس القاضي عبد الرحمن الارياني في 5 نوفمبر1967م ، حيث استمرت الجهود على طريق الوصول إلى الحكم الرشيد، إذ انعقد مؤتمرعلماء اليمن عام 1968م معلناً عن تمسكه بالأتي :

1. تمسك العلماء بالثورة والنظام الجمهوري.
2. المطالبة بإنجاز الخطوات الديمقراطية الكفيلة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية.
3. ثم انعقد مؤتمر أبناء القوات المسلحة في عام 1969م وصدرت عنه القرارات الحاسمة الأتية:
4. إعداد الدستور الدائم للبلاد وإيقاف القرارات الدستورية .
5. إعداد مسودة الميثاق الوطني الذي يضمن المشاركة السياسية .

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث والعشرون– العدد الأول – البحث الثاني (ص: 18 - 59) 15 – تشرين الأول – 2024م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

6. إعداد قانون الانتخابات العامة لمجلس الشورى .
7. تشكيل مجلس جمهوري ومجلس وزراء مؤقتين .
8. إتاحة الفرصة أمام كافة قطاعات الشعب للمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة.

وتنفيذاً لتلك الجهود التي بذلت من أجل الوصول إلى الحكم الرشيد الذي ينشده أحرار اليمن أجرت قيادة الثور اليمنية حواراً شاملاً تمخضت نتائجه عن صدور الدستور الدائم عام 1970م الذي جسد الإرادة الشعبية من خلال الإقرار بحق الشعب في الانتخاب الحر المباشر عبر صناديق الاقتراع ، حيث جرى في ظله انتخاب مجلس الشورى في 1970/12/28م، وفي عام 1972م وافق الرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني على إنشاء الاتحاد اليمني كتنظيم سياسي تنضوي في إطاره كل القوى الوطنية ، حيث تشكل مكتبه السياسي من 11 عضواً، إلا أن هذه الخطوة على طريق إقرار التعددية السياسية قد تعارضت مع الدستور الدائم الذي حرم الحزبية في مادته رقم (37) ولكي لا يحدث تعارض مع الدستور الدائم نصت المادة رقم (17) من نظام الاتحاد على منع أي عضو فيه من الانتماء إلى أي حزب سياسي آخر(العثربي، 2008)، وبالرغم من هذه المحاولة إلا أن الاوضاع السياسية لم تكن مستقرة فقد حدث الانقلاب الابيض الثاني الذي قاده الرئيس إبراهيم الحمدي في 13 يونيو1974م.

الجدول رقم (2) يبن أهم الإجراءات في عهد الرئيس الإرياني بتجاه الحكم الرشيد.

م	الخطوات التي تمت باتجاه الحكم الرشيد	تاريخ اتخاذ الخطوة	الهدف العام
1	صدور الدستور الدائم	سنة 1970م	كفالة الحقوق والحريات العامة
2	إصدار قانون الانتخابات	في 1970م	كفالة الشعب ي الاختيار الحر
3	انتخاب مجلس الشورى	في 1970/12/28م	منح الشعب حقه في صنع القرار السياسي
4	إنشاء الاتحاد اليمني كتنظيم	سنة1972م	على طريق إقرار التعددية السياسية
5	الاستمرار في حماية الشورى والديمقراطية	من 5 نوفمبر1967م إلى13يونيو1974م	الحفاظ على حيوية الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر 62-1963م

الجدول من إعداد الباحث.

فترة الرئيس إبراهيم الحمدي:

تولى الرئيس إبراهيم الحمدي السلطة في 13 يونيو 1974م متخذاً جملة من الإجراءات التي اعتقد بصوابها على طريق الحكم الرشيد، ومن ذلك الإعلان عن إنشاء اللجنة العليا للتصحيح في 1974/7/28م، وتجميد مجلس الشورى وتعليق

الدستور الدائم، الأمر الذي يعد إجهاضا لمسار العمل الديمقراطي الذي يضمن حق الشعب في حرية الاختيار عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر، ومن أجل تصحيح الخلل الناجم عن تعليق الدستور وتجميد مجلس الشورى انعقد المجلس الاعلى للقبائل اليمنية في 1974/6/18م من أجل الحفاظ على النهج الديمقراطي والاستمرار في تحديث مسار العمل الديمقراطي القائم على الإرادة الشعبية التي نصت عليها أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62- 1963م حيث جدد المجلس الأعلى لقبائل اليمن التأكيد على الأتي :

1. الحفاظ على النظام الجمهوري ومبادئ وأهداف الثورة اليمنية.
2. التمسك بالدستور الدائم للبلاد.
3. العمل على حل المشاكل التي تنشأ بين القبائل بموجب العرف القبلي الذي يتفق مع أصول الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع قوانين الدولة بعيداً عن النعرات القبلية (العلفي، 1978).

ولأن الأهداف والمبادئ التي تبناها المجلس الأعلى لقبائل اليمن تنطلق من أهداف الثورة اليمنية الستة التي غايتها النهائية الوصول إلى الحكم الرشيد فقد فرضت استجابة فورية من الرئيس الحمدي الذي دعا مجلس الشورى لمعاودة نشاطه ومهامه الدستورية 1974/10/22م، وفي 1975/10/22م أعلن الرئيس الحمدي انتهاء المدة الدستورية للمجلس قبل أن تتمكن البلاد من أجراء انتخابات لدورة جديدة ، الأمر الذي فسر معه أن إعلان انتهاء مدة مجلس الشورى بمثابة إعلان حل المجلس مما تسبب في إحداث ردود فعل غاضبة قادة إلى انعقد مؤتمر خمر للسلام في 1975/11/18م، من أجل حماية المشاركة السياسية التي تقود إلى الحكم الرشيد وقد أسفرت نتائجه عن الأتي :

1. أن يكون الحكم في البلاد جمهورياً شورويا دستورياً ديمقراطياً .
2. لا يحق لأي شخص أن ينصب نفسه رئيساً للدولة إلا عقب انتخاب مجلس الشورى (العلفي، 1978) .

الأمر الذي عبر عن مدى الحاجة الماسة للحكم الرشيد الذي يقوم على آليات العمل الشوروي الديمقراطي ، ويحمي حق الشعب في اخيار حكامه عبر الانتخاب الحر المباشر ويصون المشاركة السياسية ويعزز قدرات الدولة على فرض سيادة القانون ، وفي ظل هذه الظروف التي إزدات تعقيداً أغتيل الرئيس الحمدي في 11 أكتوبر 1977م في ظروف غامضة (عمري، 1984).

الجدول رقم (3) يبن أهم الإجراءات في عهد الرئيس الحمدي التي اعتقد بأنها تخدم الحكم الرشيد.

1	الخطوات التي تمت باتجاه الحكم الرشيد	تاريخ اتخاذ الخطوة	الهدف العام
2	إنشاء اللجنة العليا للتصحيح	في 1974/7/28م	تصحيح الاختلالات العمل الثوري
3	تجميد مجلس الشورى وتعليق الدستور الدائم	في 1974/7/28م	الحد من سيطرة القوى التقليدية
4	دعوة مجلس الشورى لمعاودة نشاطه ومهامه	في1974/10/22م	الاستجابة لمطالب الشعب
5	إعلان انتهاء مدة مجلس الشورى	في 1975/10/22م	استعداداً لإجراء دورة انتخابية جديدة
6	تشكيل اللجنة العليا للانتخابات	في 1975م	

الجدول من إعداد الباحث.

فترة الرئيس أحمد حسين الغشمي:

تولى الحكم الرئيس احمد حسين الغشمي في 11 أكتوبر 1977م، وبالرغم من أن فترة رئاسته كانت قصيرة، إلا أن الاتجاه كان واضحاً نحو إيجاد صيغة بديلة لتجسيد الإرادة الشعبية من خلال إنشاء مجلس الشعب التأسيسي الذي أعلن عن تشكيله في 2/6/ 1978م ويتكون من 99 عضواً جميعهم بالتعيين منتقداً خطوة الرئيس الحمدي الخاصة بحل مجلس الشورى، وقال في خطاب أمام مجلس الشعب التأسيسي إن حل مجلس الشورى تغييب للحياة الدستورية، وبإنشاء المجلس الجديد ومنحه صلاحيات واسعة يعود مسار البحث عن آليات التداول السلمي للسلطة إلى مساره الطبيعي ، حيث بدأت التحركات السياسية تسير باتجاه إجراء تعديل دستوري كان من المفترض أن يعطي الحزبية مجالاً ويزيل الحظر الذي كان قائماً في الدستور الدائم ، غير أن الأمور ازدادت تعقيداً باغتيال الرئيس الغشمي على يد مبعوث دبلوماسي قادم من عدن (العثربي، 2008).

لقد دخل اليمن مرحلة جديدة بالغة الخطورة وشديدة التعقيد استشعر اليمنيون فيها حجم المسؤولية الملقاة على عواتق النخبة السياسية التي أدركت بجدية عالية أهمية تثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة ، وهي مرحلة الشعور الجماعي بالمسؤولية الوطنية وبلوغ نضوج الفكر السياسي والقدرة على اتخاذ القرار السياسي الذي يصب في خدمة بناء الدولة اليمنية المستقلة القادرة على التعامل مع الداخل والخارج بما يحقق المصلحة الوطنية العليا للبلاد , فعقب اغتيال الرئيس الغشمي عقد مجلس الشعب التأسيسي اجتماعاً لكامل أعضائه وشكل مجلساً رئاسياً انتقالياً برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي رئيس مجلس الشعب التأسيسي لسد الفراغ الدستوري والسياسي الذي نجم عن اغتيال

الرئيس الغشمي والاعداد للإجراءات الدستورية الكفيلة بالتداول السلمي للسلطة والعودة إلى مسار الحكم الرشيد الذي يجسد الرغبة الشعبية لإحداث الانتقال من وسيلة الانقلابات لتداول السلطة إلى الانتقال السلمي عبر الانتخاب الحر المباشر.

الجدول رقم (4) يبن أهم الإجراءات في عهد الرئيس الغشمي التي تخدم الحكم الرشيد.

1	الخطوات التي تمت باتجاه الحكم الرشيد	تاريخ اتخاذ الخطوة	الهدف العام
2	إنشاء مجلس الشعب التأسيسي	في 6/ 2 / 1978م	إعطاء الشعب حقه في صنع القرار
3	محاولة إجراء تعديل دستوري يسمح بالتعدد السياسي		إفساح المجال أمام ممارسة العمل السياسي
4	توسيع صلاحيات مجلس الشعب التأسيسي	في1978/4/17م	منح صلاحيات دستورية

الجدول من إعداد الباحث .

فترة الرئيس علي عبدالله صالح :

تولى الرئيس علي عبدالله صالح السلطة في السابع عشر من يوليو 1978م عبر الانتخاب الحر المباشر، من خلال المنافسة بين المرشحين ، وقد جرى الانتخاب داخل المجلس التشريعي (مجلس الشعب التأسيسي)، حيث مارس ممثلو الشعب حقهم الدستوري في اختيار من يتولى المسؤولية من بين خيارات متعددة ، وقد أسفرت نتيجة الاقتراع الحر المباشر عن فوز علي عبد الله صالح بأغلبية 76 صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت وغياب 19 عضواً من أعضاء مجلس الشعب التأسيسي البالغ 99 عضو منهم ثلاثة أعضاء متوفين (العزي، 1985)، وبذلك الفعل الشوروي الديمقراطي انتقل اليمن من حوار المدافع والبنادق إلى بداية حوار العقول والأفكار باتجاه التداول السلمي للسلطة على طريق الحكم الرشيد الذي ينشده اليمنيون ويكافحون من أجل بلوغه ، كما أن النخبة النيابية في ذلك الحين قد برهنت على جديتها في حمل أمانة المسؤولية في تمثيل الشعب والتعبير عن حقه في الاختيار الحر لمن يتولى مقاليد إدارة شؤون الدولة اليمنية ، حيث تبنى نواب الشعب مبدأ الانتخاب ، لأنهم وجدوا فيه الطريق الآمن الذي يحقن دماء اليمنيين ويحقق القبول الشعبي على طريق الحكم الرشيد .

وبناءً على ذلك التوجه بدأت الدولة بإجراء إصلاحات حقيقية على طريق إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الالتزام بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد , ومن تلك الإصلاحات الدستورية التي تم إجراؤها الأتي:

1. توسيع قاعدة المشاركة السياسية لمجلس الشعب التأسيسي (حينئذٍ) بزيادة عدد أعضائه من 99 عضواً إلى 159 عضواً.
2. إعلان قيام مجلس استشاري مكون من 15 عضواً.
3. تشكيل لجنة الحوار الوطني الذي كان من مهامها إيجاد النظرية السياسية ، لتتمكن الدولة اليمنية الحديث من امتلاك الرؤية الاستراتيجية.
4. قيام التنظيم السياسي الموحد الذي تمارس التعددية السياسية في إطاره وهو المؤتمر الشعبي العام.

وبعد توسيع عضوية مجلس الشعب التأسيسي وإعلان قيام المجلس الاستشاري تم اتخاذ جملة من الإجراءات العملية في مجال تشكيل لجنة الحوار الوطني وقيام المؤتمر الشعبي العام على النحو الأتي :

تشكيل لجنة الحوار الوطني المصغرة:

تشكلت لجنة الحوار الوطني المصغرة من 25 عضواً من أعضاء مجلس الشعب التأسيسي التي عقدت أولى جلساتها في 26 / 12 / 1978م ، وبعد مداولات رأت اللجنة ضرورة توسيع عضوية المشاركة في اللجنة مقترحة إضافة عدد جديد لعضوية اللجنة ، فأصدر رئيس الجمهورية التوجيهات بضرورة تنفيذ مقترحات اللجنة المصغرة ووافق مجلس الشعب التأسيسي على إضافة 7 أعضاء إلى اللجنة من أعضاء مجلس الشعب التأسيسي من ذوي الخبرة والكفاءة ، وبدأت اللجنة بوضع الخطوط العريضة لمشروع الميثاق الوطني ، وأنجزت المشروع ووضعته في صياغة مسودة قدمت إلى الرئيس علي عبد الله صالح (المؤتمر الشعبي العام، 2005)، الذي رأى ضرورة توسيع عضوية اللجنة بإضافة ثلاثة وعشرين شخصية فكرية وسياسية واجتماعية وعلمية من خارج مجلس الشعب التأسيسي ليسهم الجميع في إعداد وصياغة المشروع الوطني ، وبذلك فقد بلغ عدد أعضاء اللجنة 55 عضواً، وهي التي أنجزت مشروع الميثاق الوطني وقدمته في صيغته النهائية إلى رئيس الجمهورية الذي دعا إلى عقد اجتماع موسع ضم مجلس الشعب التأسيسي والمجلس الاستشاري ومجلس الوزراء والمحافظين والقيادات العسكرية وقيادة الاتحاد العام للتعاون الأهلي ، وتم في الاجتماع عرض مشروع الميثاق الوطني على المجتمعين وطرح للنقاش وأدخلت الملاحظات والتعديلات عليه وأقر كمسودة مشروع يقدم للحوار الوطني الكبير الذي سيضم كافة ألوان الطيف السياسي في البلاد ، حيث أعدت لجنة الحوار الوطني استمارة الاستفتاء العام المفتوح على مشروع الميثاق الوطني ، وقد بدأت اللجنة إعمالها في تاريخ 21 / 6 / 1980م وأنهت اللجنة إعمالها الميدانية الكبرى في تاريخ 4 / 10 / 1981م أي أن اللجنة كانت قد استغرقت أكثر من 17 شهراً لإنجاز هذا العمل الميداني .

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث والعشرون– العدد الأول – البحث الثاني (ص: 18 - 59) 15 – تشرين الأول – 2024م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

تأسيس المؤتمر الشعبي العام :

كلفت لجنة الحوار الوطني بالإعداد والتحضير لانعقاد المؤتمرات الفرعية بموجب قرار تشكيل لجنة الحوار الوطني رقم (5) لسنة 1980م، وتحولت لجنة الحوار الوطني إلى لجنة تحضيرية للمؤتمرات الفرعية والمؤتمر العام الذي سيكون تتويجاً للمؤتمرات الفرعية ، وصدر القرار الجمهوري رقم (128) لسنة 1981م بتكليف اللجنة العليا للانتخابات التعاونية بالقيام بانتخاب ممثلي المواطنين في المؤتمر الشعبي العام في جميع إنحاء الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر وبإشراف مباشر من اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر العام الأول ، حيث أنجزت المهمة في بداية شهر أغسطس من عام 1982م وكانت قد مرت بمرحلتين الأولى انتخاب ممثلي العزل في 2200 وحدة انتخابية (أمانة سر اللجنة الدائمة، 1982)، ثم المرحلة الثانية انعقاد المؤتمرات الفرعية في عموم محافظات الجمهورية لانتخاب ممثلي المحافظات وقد بلغ عدد المنتخبين 700 عضواً للمؤتمر العام الأول كممثلين لعموم عزل ومديريات ومحافظات الجمهورية، ثم كلف الرئيس علي عبد الله صالح لجنة الحوار الوطني في 31 / 3/ 1982م بالإعداد والتحضير لعقد المؤتمر العام الأول للمؤتمر الشعبي العام الذي انعقد في 1982/8/24م، بعد أن تم تعيين 300 شخصية علمية إلى عضوية المؤتمر العام ليصبح قوام المؤتمر العام الأول ألف عضو ، بهدف الجمع بين الخبرة والقبول الشعبي.

ثم شهد المؤتمر العام انتخابات ديمقراطية حرة ومباشرة لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة في تنافس كبير بين أعضاء المؤتمر الذين تقدموا للترشيح لعضوية اللجنة الدائمة وقد بلغ عددهم (أربع مائة وثلاثون) مرشحاً انتخب المؤتمر من بينهم خمسين عضواً لعضوية اللجنة الدائمة، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (62) لسنة 1982م قضى بتعيين خمسة وعشرين عضواً في اللجنة الدائمة، وبذلك يكون عدد أعضاء اللجنة الدائمة المنتخبة والمعينة قد بلغ 75 عضواً وخرج المؤتمر العام الأول بإقرار استمرار المؤتمر الشعبي العام ليكون أداة للعمل السياسي في المستقبل (أمانة سر اللجنة الدائمة، 1982)، وبذلك تكون تجربة الـ17 من يوليو1978م وضعت اليمن في الطريق السليم وثبتت مسار وآليات العمل الديمقراطي الشوروي القائم على حرية الاختيار عبر صناديق الاقتراع وأمنت الطريق لتحقيق الوحدة اليمنية على طريق تثبيت المبادئ الأساسية للحكم الرشيد.

محاولات الوصول إلى الحكم الرشيد في الحافظات الجنوبية:

عقب نجاح الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62-1963م، كانت كل المكونات البشرية والجغرافية في اليمن الواحد والموحد تحث الخطى نحو الهدف الأكبر وهو بلوغ الحكم الرشيد الذي قدم أحرار اليمن من أجله الغالي والنفيس، إلا أن القوى الثورية في المحافظات الجنوبية من اليمن دخلت في صراع واختلاف على صيغة الحكم الذي يراد الوصول إليه، وقد تدخلت جامعة الدول العربية ووجهت دعوة لأطراف الصراع بهدف تقريب وجهة النظر في منتصف 1964م

فاستجابت القوى السياسية المتصارعة للدعوة، وعلى إثر ذلك عقد لقاء في يوليو 1964م لممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت تنشط خارج إطار الجبهة القومية بحضور ممثلون عن كل من:

1. حزب الشعب الاشتراكي.
2. حزب رابطة أبناء الجنوب العربي.
3. المؤتمر الشعبي في حضرموت.
4. والاتحاد الشعبي الديمقراطي.

ومن السلاطين علي عبد الكريم وأحمد عبد الله الفضلى ومن المشايخ محمد أبو بكر بن قرية ومن أعضاء المجلس التشريعي بعدن/ عبد القوي مكاوي وعمر شهاب ، وكان من نتائج هذا اللقاء الوطني ما يلي:

1. تأييد النضال الوطني لتحرير الجنوب.
2. شجب مؤتمر لندن.
3. المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

ومن أجل إنجاز التحرير فتحت خمس جبهات قتالية في المنطقتين الشمالية والغربية والوسطى وفي الفضلى والضالع والحواشب، وكانت قد بدأت العمليات الفدائية في مدينة عدن في يونيو 1964م بانفجار هز المجلس الاتحادي وفي شهر أغسطس اندلع الكفاح المسلح في عدن الصغرى والكبرى والمنصورة والشيخ عثمان، وتمكن الأحرار من تفجير العديد من مراكز الشرطة في عدن وقام الفدائيون بضرب النوادي ومساكن البريطانيين وعملائهم ، كما فتحت جبهات قتالية جديدة في بداية عام 1965م في الواحدي ويافع والعوالق وتم تشكيل اللجان الشعبية في كل المكونات الجغرافية المحاذية لمناطق التماس مع الاستعمار، حيث كان الهم الأكبر هو التخلص من الاستعمار البريطاني .

الحكومة البريطانية قد أظهرت في الحوار والتحالف مع الجبهة القومية تصرفات تضر بالوحدة اليمنية وتؤدي إلى انفصال عدن عن جسد اليمن، وهو الأمر الذي جعل الرئيس السلال يشعر بقلق غير عادي حيال ميل بعض قادة الجبهة باتجاه إعلان دولة انفصالية عن اليمن الواحد الموحد، ولذلك أجري تعديلاً وزارياً عين شخصيات مثل عبده عثمان وزير لشئون المناطق المحتلة وأحمد الشجني وزيراً للإعلام بهدف الحد من اتجاه الجبهة القومية، المهرولة باتجاه تبني السياسة الاستعمارية الهادفة فصل الجنوب عن الشمال وإنشاء كيان شطري، على اعتبار أن عثمان والشجني يمثلان الجبهة في حكومة الثورة (أمانة سر اللجنة الدائمة، 1982)، غير أن السياسية البريطانية الهادفة إلى فصل اليمن إلى جزئيين كانت قد لاقت رواجاً لدى بعض قيادات الجبهة القومية الراغبين في ممارسة السلطة على حساب الوحدة اليمنية , وقد دفع الاستعمار بتلك العناصر للتحريض ضد حكومة الثورة السبتمبرية ونعتها بالتخلف

والرجعية ، حيث جعلت تلك العناصر الفكر الماركسي غايتها وأن الوسيلة لتحقيق هذه الغاية إقامة دولة شطرية وهو ما أشارت إليه وثائق جنيف الخاصة بالمحادثات البريطانية مع قادة الجبهة (محسن، 1989)، الأمر الذي دفع حكومة الثورة اليمنية الواحدة إلى تقديم بمبادرة في 6 نوفمبر 1967م إلى الجبهة القومية وجبهة التحرير بهدف بدء العمل الوطني والتفاوض في مدينة تعز حول الوحدة الوطنية ورفض مفاوضات بعض القيادات مع الحكومة البريطانية بخصوص إقامة الدولة الشطرية، إلا أن العناصر النافذة في الجبهة القومية رفضت المبادرة وأصرت على التفاوض مع المستعمر البريطاني الذي استفاد كثيراً من رغبة العناصر الانفصالية، الأمر الذي ولد قناعة بريطانية بأن تلك العناصر في الجبهة القومية ستقيم دولة أيديولوجية انفصالية شطرية عاصمتها عدن وحدودها هي الحدود التي كانت أراض يمنية مستعمرة تابعة للتاج البريطاني ، إضافة إلى ذلك موقف القوى السياسية الأخرى فاتحاد الشعب الديمقراطي الذي تأسس عام 1961م الذي تضمن ميثاقه الوطني شعار الوحدة (نحو يمن حر وديمقراطي موحد) إلا أن قيادات الحزب (اتحاد الشعب الديمقراطي الماركسي) لم تدخل في إطار الحزب الشيوعي واستفادت من حماس الجماهير بهدف طرد المستعمر وتجنبت الخوض في موضوع الوحدة ورأت العناصر النافذة فيه أهمية التعاون مع أية فئة سياسية كانت من أجل طرد المستعمر (العبيدي، 1979)، وجعلت من شعار الوحدة وسيلة لإلهاب حماس الجماهير التواقة إلى الوحدة ولكنه ليس الغاية فالغاية لدى تلك القيادات أن تكون هناك دولة شطرية أيديولوجية ليس أكثر.

ويرجع السبب في هذا التغير المتناقض للمبادئ الأساسية للميثاق الوطني لحزب اتحاد الشعب الديمقراطي إلى التقيد الحرفي بالنصوص الماركسية (مكين، 1984)، الذي قاد إلى التحالف مع قيادات ماركسية في أحزاب وتنظيمات سياسية في إطار الجبهة القومية التي جعلت من شعار الوحدة وسيلة للاستفادة من جماهير الشعب بهدف التخلص من الاستعمار، ثم الانقلاب على هذا الشعار و إقامة الدولة الشطرية، وهي الرغبة التي توافقت مع السياسة البريطانية الرامية إلى عدم السماح ببناء دولة يمنية قوية تلتزم بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد الذي يجسد عظمة الإسلام عقيدة وشريعة، ففي الثلاثين من نوفمبر 1967م اليوم الذي تم فيه الإعلان عن رحيل آخر جندي بريطاني من الجزء المحتل من الأرض اليمنية الواحدة، وإعلان استقلال هذا الجزء لم يتحقق الهدف الأسمى لليمنيين نظراً لتوافق مصالح الاستعمار وأغراض بعض عناصر الجبهة القومية في إيجاد سلطة شطرية على حساب المجموع الوطني العام الذي ينشد الدولة اليمنية الواحدة ، وتذكر المراجع التاريخية أن عناصر الجبهة القومية التي سلكت السلوك المغاير لأهداف الثورة اليمنية التي تنشد الحكم الرشيد ، حيث تبين ذلك من خلال رفض تلك العناصر للإرادة الكلية للشعب اليمني المتمثل في وحدة الأرض والإنسان والدولة عقب الإعلان عن استقلال الجزء المحتل من الأرض اليمنية قد واجهت

معارك عنيفة عبرت عن رفض أحرار اليمن القبول بالدولة الشطرية وكان من نتائجها قتل (680) ضحية وسجن وتعذيب مئات الآلاف (الشعيبي، 1972).

إن انفراد العناصر النافذة في الجبهة القومية بالسلطة في إطار السلطة الشطرية في المناطق التي رحل عنها المستعمر البريطاني قد أثر سلباً على مفهوم التداول السلمي للسلطة وبدأ الصراع بين الجبهة القومية المسيطرة على السلطة وجبهة التحرير التي رفضت إعلان السلطة الشطرية وطالبت باستكمال أهداف الثورة اليمنية ورأت أن إعلان الاستقلال في الثلاثين نوفمبر 1967م يترتب عليه قيام الوحدة (الجناحي، 1992)، وكانت جبهة التحرير التي رغبت في إعلان قيام الوحدة قد سيطرت عقب إعلان الاستقلال في نوفمبر 1967م على منطقتي الواحدي والعوالق واكتسبت سيطرة مؤقتة عليها بتحالفها مع السلاطين (لاكنر، 1985)، غير أن العناصر النافذة في الجبهة القومية كانت قد تسلمت من الاستعمار كل الإمكانات ، الأمر الذي جعلها قادرة على السيطرة بالإضافة الى عدم رغبة أبناء الشعب في اقتتال جديد خصوصاً بعد خروجه من حرب التحرير التي أكلت الأخضر واليابس وأنهكت قوى الشعب، وهو ما جعل حكومة الثورة المركزية في صنعاء ترفض تصرفات الجبهة القومية وطرحت وبشدة ضرورة تحقيق الوحدة الفورية بين الشطرين دون قيد أو شرط استناداً إلى أن استقلال الجنوب وسيطرة الجبهة القومية على مقدراته ليس عملاً شرعياً وأن الشرعي هو مد سلطة الثورة الأم من الشمال إلى الجنوب (أبو طالب، 1994) .

وكانت الجبهة القومية بعد الاستقلال وإعلان قيام سلطة شطرية قد شهدت انقساما حاداً في صفوفها إلى يسار ويمين ، وظهر صراع تيارات الجبهة بعد أن توقف إثناء حرب التحرير بالإضافة إلى صراع الجبهة القومية مع جبهة التحرير في المراحل الحاسمة للاستقلال (الجوهري، 1993)، وقام جناح اليسار في 14 مايو 1968م بانتفاضة ضد انقلاب 20 مارس 1968م الذي قام به الجيش ضد اليساريين واستمر الصراع حتى حركة 22 يونيو 1969م التي حسمت الموقف لصالح الجناح اليساري ونتج عن ذلك هروب المعارضين إلى الشمال (مكتب الدراسات والفكر، 1986)، ثم استمرت عملية الصراع بين قيادات الجبهة القومية إلى أن تمكن الجناح اليساري من السيطرة المطلقة ولم تعد المشاركة السياسية والديمقراطية أكثر من شعار، وقد تعزز ذلك بتشكيل التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية ، حيث انعقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الاشتراكي اليمني في الفترة من 11-13 أكتوبر 1978م في مدينة عدن، وكان المؤتمر ليس أكثر من عملية دمج الفصائل اليسارية فقط في الجبهة القومية، وقد ضم المؤتمر العام الأول لحزب التنظيم السياسي الجبهة القومية واتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية، ومن هنا تكون المشاركة السياسية محصورة في التيار اليساري فقط واستبعدت التيارات الأخرى الأمر الذي ألغى مفهوم التداول السلمي للسلطة وقطع الطريق على أحرار اليمن من أجل الوصول إلى الحكم الرشيد في المحافظات الجنوبية من اليمن الواحد، بمعنى أن التعددية السياسية

والحزبية قد انتهت بتشكيل الحزب الاشتراكي في 1978م، حيث أستمر الصراع على السلطة على أشده ومن ذلك الصراع الدموي الذي حدث عام 1978م ، ثم أحداث 13 يناير 1986م.

لقد دخلت اليمن مرحلة جديدة بعد أن تأسس المؤتمر الشعبي العام ونظيره الحزب الاشتراكي، حيث ظلت أهداف الثورة اليمنية واحدة وتركزت جهود القيادتين في شطري اليمن باتجاه إنجاز الوحدة اليمنية الغاية الكبرى لكل المكونات البشرية والجغرافية لليمن الواحد والموحد، إذ استمرت فيها الحوارات واللقاءات بين الشمال والجنوب من أجل الوصول إلى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

قيام الجمهورية اليمنية على طريق الحكم الرشيد:

يرى اليمنيون إن الوصول إلى الحكم الرشيد يتطلب إنجاز أبرز أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62 و1963م وهو إعادة تحقيق وحدة الشعب اليمني، ومن أجل ذلك أجروا حواراً بين مختلف مكونات اليمن الواحد شمالاً وجنوباً تخللها صراعات كان الغالب فيها الاتفاق القائم على الإيمان والحكمة ، وقد استغرقت العمليات الإجرائية لإنجاز إعادة وحدة اليمن الواحد وقتاً طويلاً، على طريق الالتزام بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد القائم على المشاركة السياسية الواسعة وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر آليات الانتخابات والإيمان بالاقتراع السري لاختيار ممثلي الشعب في السلطات التشريعية والتنفيذية والمحلية من خلال صناديق الاقتراع حتى تحقق هذا الهدف الاستراتيجي، وقد أجرى اليمنيون جولات الحوار على النحو الأتي:

لقاء العاصمة صنعاء:

في شهر رمضان الكريم في الفترة من 24 – 27 رمضان 1410هجرية الموافق 19 – 22 ابريل 1990م عقد اللقاء التاريخي الذي ضم القيادة السيادية لما كان يعرف بالشمال والجنوب والمتمثلة في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ولجنته المركزية واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ولجنته الدائمة ورئيسي هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى ورئيسي مجلس الوزراء في الشطرين وعدد من أعضاء مجلسي الشعب والشورى وكافة كبار رجال الدولة والحكومة والمؤسسات المدنية والعسكرية، وأسفر هذا اللقاء التاريخي عن التوقيع على اتفاق إعلان قيام الجمهورية اليمنية الذي بموجبه تذوب الشخصية الدولية لما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية وتنشأ شخصية دولية جديدة هي الجمهورية اليمنية وتضمن الاتفاق تنظيم الفترة الانتقالية حيث نص على ما يلي :

مادة (1): تقوم بتاريخ الثاني والعشرين من مايو عام 1990م الموافق 27 شوال 1410هجرية بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها

الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة .

مادة (2): بعد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس.

ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستوري أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه يمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور.

مادة (3): تحديد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويتكون مجلس نواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد (31) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ويمارس مجلس النواب كافه الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور , وفي حالة خلو مقعد أي من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كان يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.

مادة (4): يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من (45) عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار.

مادة (5): يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة للحكومة بموجب الدستور.

مادة (6): يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير.

مادة (7): يخول مجلس الرئاسة إصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس، كما يتولى مجلس الرئاسة في أول اجتماع له اتخاذ قرار بدعوة مجلس النواب للانعقاد وذلك للبت فيما يلي:

1. المصادقة على القرارات بالقوانين التي أصدرها مجلس الرئاسة.
2. منح الحكومة ثقة المجلس في ضوء البيان الذي ستقدمه.
3. تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام عليه قبل 30 نوفمبر 1990م.
4. مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدمها إليه مجلس الرئاسة.

5. مادة (8): يكون هذا الاتفاق منظماً لكامل الفترة الانتقالية وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال المرحلة الانتقالية فور المصادقة عليه وفقاً لما أشير إليه في المادة السابقة وبما لا يتعارض مع أحكام هذا الاتفاق.
6. مادة (9): تعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلسي الشورى والشعب ملغية لدستوري الدولتين السابقتين.

لقاء عدن التاريخي:

عقد لقاء عدن في 1990/5/1م لبحث استكمال البناء المؤسسي لقيام الجمهورية اليمنية في الموعد المحدد ، وكان من نتائج قمة عدن سلسلة من الإجراءات اللازمة لاستكمال وضع أسس البناء الذي يرتكز على التحديث والتطوير لمواكبة رغبة الإرادة الجماهيرية الضاغط القوي باتجاه اقتناص الفرصة الكونية لإعلان إعادة لحمة الوطن اليمني الواحد، وقد أسفر اللقاء عن الاتفاق على استكمال أعمال لجنة التنظيم السياسي الموحد التي من مهمتها الضوابط العملية اللازمة لكيفية التعددية السياسية في الدولة الموحدة البسيطة الجديدة بما يحقق الالتزام بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد ، وتنفيذاً لذلك عقدت اللجنة دورتها الأخيرة عقب قمة عدن مباشرة في الفترة من 3 – 5 مايو 1990م في مدينة تعز لبحث آلية المشاركة السياسية في دولة الوحدة بعد أن أقرت في دورتها السابقة التعددية السياسية، حيث عكفت اللجنة على إنجاز وإقرار الأتي:

1. مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.
2. مشروع الاتجاهات الأساسية لميثاق العمل السياسي للأحزاب والتنظيمات السياسية.
3. آلية تنظيم العمل السياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية.
4. مشروع اتفاق العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.
5. مشروع اتجاهات قانون الانتخابات العامة.
6. تحديد آلية عمل المنظمات الجماهيرية التي ليس لها نظير.
7. اقترحت إحالة مشروع الاتجاهات الاساسية لقانون الانتخابات العامة الى مجلسي الرئاسة والنواب لإثرائه.
8. ورفعت مقترحاً إلى القيادة السياسية بشأن تشكيل لجنة للحوار مع الشخصيات الاجتماعيات والقوى الوطنية تحت اشرف المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لتعميق المشاركة الفعلية لكل المكونات السياسية .

لقاء تعز الثقافة:

عقد لقاء تعز في الفترة 10 – 12 /1990/5م الذي أسفر عن إقرار ما أنجزته لجنة التنظيم السياسي الموحد ، وتشكيل لجنة للحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية لتثبيت المشاركة السياسية القائمة على التعددية السياسية وآلية الأداء السياسي والتعددية الحزبية في إطار البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة على طريق التداول السلمي للسلطة من خلال الحكم الرشيد الذي يعزز بناء الدولة اليمنية.

لقاء عدن وإعلان إعادة اللحمة اليمنية الواحدة:

ولما أدرك اليمنيون اقتراب الفرصة الكونية المناسبة لإنجاز أعظم أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر على طريق إنجاز الحكم الرشيد قررت القيادة السياسية في صنعاء الانطلاق صوب عدن للاتقاء بالقيادة السياسية المماثلة فيها، ولأن المؤسسات الدستورية هي منبع التشريع والتحديث عقدت جلسة لمجلس الشورى في الشمال خصصت للمصادقة على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية في 1990/5/21م حضرها الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام آنذاك، وقد أعلن فيها الرئيس علي عبدالله صالح عن توجهه إلى عدن لتحقيق إعلان قيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق وحدة الشطرين وقال : (من يريد الوحدة فليذهب بعدي إلى عدن)، وفي نفس اليوم الذي انعقدت جلسة السلطة التشريعية في صنعاء عقدت جلسة مماثلة للسلطة التشريعية في عدن (مجلس الشعب الأعلى) للمصادقة على إعلان قيام الجمهورية اليمنية وإعادة وحدة الشطرين، وقد صدر في كل من صنعاء وعدن بيان مذاع على الهواء في وسائل الإعلام من مجلسي الشورى والشعب الأعلى بالمصادقة على وثائق إعلان قيام الجمهورية اليمنية، وهو الأمر الذي أحدث ثورة جماهيرية عارمة ، حيث خرج الشعب في عموم اليمن مسانداً إنجاز إرادة الوحدة وبناء الدولة اليمنية الحديثة، إذ وقفت الجماهير تهدف باسم الوحدة اليمنية وتراقب ما ستسفر عنه الساعات الكونية لإنجاز التوحد في عدن، وفي صباح يوم الثاني والعشرين من مايو تحركت جموع الجماهير اليمنية زاحفة صوب مدنية عدن، حيث يصنع اليمنيون أعظم الأحداث في تاريخهم المعاصر ومع ارتفاع صوت الحق في عموم مآذن الجمهورية بأذان الظهر تشرف الرئيس علي عبدالله صالح (آنذاك) ومعه كوكبة من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني وكافة القيادات الوحدوية برفع علم الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، وبذلك دخل اليمن مرحلة جديدة من تاريخه المعاصر في التعددية السياسية والحزبية ووضع اللبنة الأولى في صرح الوحدة العربية الشاملة المشروع النهضوي الأكبر الذي يكافح من أجل إنجازه اليمنيون، وبناءً عليه فإن تلك هي ثمار تجربة السابع عشر من يوليو 1978م التي أرست تقاليد العمل الديمقراطي حتى فبراير2012م .

ما تحقق من المبادئ الأساسية للحكم الرشيد عقب الوحدة: إن المساحة الزمنية الممنوحة لنا في هذه الندوة لا تسمح لنا بعرض تفاصيل ما تحقق من المبادئ الأساسية للحكم الرشيد بسبب ضيق الوقت ولذلك اضطر الباحث إلى العرض الموجز لتلك الحقائق وعلى النحو الأتي:

التعددية وتأسيس الأحزاب:

بدأت الأحزاب والتنظيمات السياسية تعلن تأسيسها نفسها عقب الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية بشكل علني فالمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني قاما باستكمال وجودهما في عموم محافظات الجمهورية اليمنية، فقام الحزب الاشتراكي اليمني بافتتاح مقرات له في المحافظات الشمالية والغربية واستكمال تكويناته في تلك المحافظات، كما قام المؤتمر الشعبي العام بافتتاح مقرات له في المحافظات الجنوبية والشرقية، وعقدت المؤتمرات الفرعية في مديريات تلك المحافظات، ثم المؤتمرات العامة في عواصم تلك المحافظات لانتخاب القيادات التنظيمية حيث تم انتخاب 202 عضواَ من أعضاء المؤتمر الشعبي العام، وتم تعيين84عضواً، ثم انعقد المؤتمر الشعبي العام الرابع التكميلي في الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 1990م، ليصبح المؤتمر الشعبي العام متواجداً في كل إرجاء اليمن، وكذلك الحزب الاشتراكي وبقية الأحزاب التي أعلنت عن تأسيس نفسها استكملت خلال الفترة الانتقالية تأسيس فروعها في عموم محافظات الجمهورية ، حيث بلغ عددها 46 حزباً وتنظيماً سياسياً (العثربي، 2008).

الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة:

كان الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة الانطلاقة الأولى نحو المبادئ الأساسية للحكم الرشيد ، حيث شهدت الساحة اليمنية صراعاً فكرياً حاداً عقب إعلان قيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق وحدة الشطرين على كثير من المواد الدستورية بين القوى السياسية في إطار التعدد الحزبي الذي شهده اليمن بعد الوحدة، حيث انقسمت الساحة الى فريقين رئيسين: الأول مؤيد للدستور ويمثله المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وبعض أحزاب المعارضة، والثاني مجموعات الأحزاب والتنظيمات السياسية حديثة العهد _ حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الأحرار الدستوري، التجمع الوحدوي اليمني، التنظيم الشعبي التقدمي، الحزب القومي الاجتماعي، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، جبهة قوى الوحدة اليمنية، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، التنظيم السبتمبري الديمقراطي، منظمة البعث، التجمع اليمني للإصلاح الذي امتدت جذوره من جماعة الاخوان المسلمين_ وإلى جانبهم التيارات التي ظهرت باسم الإسلام، وقد شهد اليمن خلال تلك الفترة حراكاً سياسياً من خلال التظاهرات واستقطاب الآراء وتحديد المواقف وحشد المتظاهرين وتوظيف كل ذلك لخدمة رأي معين حول مواد الدستور سواء باتجاه المشاركة في الاستفتاء على مشروع الدستور أو المطالبة بالمقاطعة ، وقد جرى الاستفتاء في يومي 15 – 16 مايو 1991م، واستجابة للجدل

السياسي الذي شهدته اليمن خلال الفترة الانتقالية تم تحديد عملية الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة بمظهرين هما: (نعم) أو (لا) وإرفاق استمارة ملاحظات، وقد تم الاستفتاء بمقاطعه الفريق المعارض، حيث بلغ عدد المسجلين في الاستفتاء الشعبي العام (1.890.646) مستفتياً شارك منهم (1.241.247) مشاركاً وأسفرت عن حصول الدستور على 98.3% من إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم بـ (نعم)، فيما بلغت نسبة الذين عارضوا وصوتوا بـ (لا) 1.5%، وبلغت نسبة المشاركين 72.19%، فيما بلغت نسبة الذين لم يدلوا بأصواتهم 27.81% من إجمالي عدد المسجلين (اللجنة العليا للانتخابات، 1991).

الجدول رقم (5) يبين اجمالي عدد المسجلين في سجلات الناخبين وعدد المشاركين ونسبة الاستفتاء والمشاركة

اجمالي عدد المسجلين	عدد المشاركين	نسبة المشاركة	نسبة الاستفاء بـ(نعم)	نسبة الاستفاء بـ(لا)
(1.890.646)	(1.241.247)	%72.19	%98.3	%1.5

الجدول من عمل الباحث.

إجراء الدورات الانتخابية للسلطة النيابية:

في 1992/6/18م صدر قانون الانتخابات العامة والاستفتاء، ثم صدر قرار جمهوري بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات في 1992/8/17م وتم تقسيم الجمهورية اليمنية إلى 301 دائرة انتخابية ، وأجريت أول انتخابات نيابية للجمهورية اليمنية في 27 ابريل 1993م تنافس فيها على مقاعد السلطة التشريعية البالغ عددها 301 دائرة انتخابية ، 22 حزباً وتنظيماً سياسياً، وفاز منها بمقاعد نيابية 9 أحزاب وتنظيمات سياسية وبرز فيها ثلاثة أحزاب هي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح وشكلت الحكومة الائتلافية على طريق الحكم الرشيد، ثم أجريت الانتخابات النيابية الثانية في 27 أبريل 1997م بمشاركة 12 حزب وتنظيم سياسي _المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للاصلاح، التنظيم الوحدوي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الديمقراطي الناصري، التصحيح الشعبي الناصري، الجبهة الوطنية الديمقراطية، الحزب القومي الاجتماعي، حزب جبهة التحرير، حزب الرابطة اليمنية، حزب الحق_بالإضافة إلى المستقلين، ومقاطعة أربعة أحزاب هي الحزب الاشتراكي اليمني وحزب رابطة أبناء اليمن، واتحاد القوى الشعبية والتجمع الوحدوي، وقد اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز أربعة أحزاب سياسية هي: المؤتمر الشعبي العام حصل على 226 مقعداً والتجمع اليمني للإصلاح حصل على 63 مقعداً والوحدوي الناصري حصل على 3 مقاعد وحزب البعث حصل على مقعدين والمستقلون حصلوا على 7 مقاعد.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث والعشرون– العدد الأول – البحث الثاني (ص: 18 - 59) 15 – تشرين الأول – 2024م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الانتخابات الرئاسية الأولى في 1999م:

بناءً على نص المادة (107) من الدستور والمادة (73) من قانون الانتخابات العامة قامت هيئة رئاسة مجلس النواب بالإعلان عن فتح باب الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية في تاريخ 1999/7/3م محددة شروط الترشيح والمدة الزمنية المقررة لذلك في الفترة من 7/4 إلى 1999/7/13م، واشارت بيانات هيئة رئاسة مجلس النواب انه تقدم خلال الفترة المحددة بطلبات الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية 24 شخصاً الذين انطبقت عليهم الشروط واستوفوا كافة الوثائق، ثم عقد مجلس النواب جلسة خاصة بتزكية المرشحين، حيث فاز بالتزكية كمرشحين للانتخابات الرئاسية الأول كما يلي: علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة المكون من: (الحزب الناصري الديمقراطي، الجبهة الوطنية الديمقراطية، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، حزب جبهة التحرير، حزب الشعب الديمقراطي "حشد"، حزب الوحدة الشعبية، الحزب القومي الاجتماعي، حزب التحرير الشعبي الوحدوي، حزب الرابطة اليمنية، التنظيم السبتمبري الديمقراطي، الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية، حزب الخضر)، والتجمع اليمني للإصلاح حصل على (182) صوتاً بنسبة 71.65% من عدد أعضاء المجلس الذين أدلوا بأصواتهم، نجيب قحطان الشعبي المرشح المستقل حصل على 39 صوتاً بنسبة 15.35% من عدد الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم ، خالد احمد الزرقة المرشح المستقل حصل على 25 صوتاً بنسبة 9.84% من عدد الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم، علي صالح عباد (مقبل) مرشح الحزب الاشتراكي اليمني ومجلس التنسيق الأعلى للمعارضة حصل على (7) أصوات بنسبة 2.7% من عدد الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم وعددهم 254 عضواً من قوام المجلس البالغ 301 عضواً، وقد أجريت الانتخابات التنافسية 1999/9/22م وأسفرت نتائجها عن فوز علي عبدالله صالح بلغت 3.583.795 صوتاً وبنسبة 96.20% .

الجدول رقم (6) يبين عدد الذين فازوا بتزكية مجلس النواب للترشح لمنصب رئاسة الجمهورية 1999م.

م	اسم المرشح للرئاسة	الانتماء الحزبي	عدد الأصوات	عدد أعضاء المجلس	نسبة التصويت
1	علي عبدالله صالح	المؤتمر الشعبي العام	182	254	%71.65
2	نجيب قحطان الشعبي	مستقل	39		%15.35
3	خالد أحمد الزرقة	مستقل	25		%9.84
4	علي صالح عباد مقبل	الحزب الاشتراكي اليمني	7		%2.7

الجدول من إعداد الباحث.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث والعشرون– العدد الأول – البحث الثاني (ص: 18 - 59) 15 – تشرين الأول – 2024م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية 2001م:

الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية من المؤشرات الجيدة على طريق الحكم الرشيد يتضح ذلك من خلال الأتي :

1. حجم الهيئة الناخبة 5.621.829 ناخباً وناخبة مسجلة اسماءهم في سجلات الناخبين وفق السجل الانتخابي لعام 1999م.
2. بلغ اجمالي المرشحين لمجالس المحافظات 1848 ناخباً.
3. بلغ اجمالي عدد المرشحات من النساء لمجالس المحافظات 120 مرشحة.
4. عدد المقاعد التي يتنافس عليها المرشحون لمجالس المحافظات 418 مقعداً.
5. بلغ عدد المرشحين لمجالس المديريات 21.816 مرشحاً.
6. بلغ عدد المرشحات لمجالس المديريات 108 مرشحة.
7. عدد المقاعد التي يتنافس عليها المرشحون لمجالس المديريات 6.614 مقعداً.

وبذلك بلغ اجمالي المرشحين من الجنسين 23.892 مرشحاً ومرشحة يتنافسون على 7.032 مقعداً (صحيفة الثورة، 2001)، وقد تمت عمليتي الاستفتاء والانتخابات المحلية في 2001/2/20م، وقد ظهرت النتائج على النحو التالي: حصلت التعديلات الدستورية على موافقة (2.018.527) ناخباً وناخبة من اجمالي عدد الهيئة الناخبة الذين ادلوا بأصواتهم البالغ عددهم (2.768.587) ناخباً وناخبة، وبلغت نسبة الذين قالوا (نعم) للتعديلات الدستورية 77.42% من اجمالي عدد الاصوات الصحيحة البالغ (2.607.307) صوتاً صحيحاً، فيما بلغ عدد الذين لم يوافقوا على مشروع التعديلات الدستورية (588.780) ناخباً وناخبة بنسبة 22.58% من اجمالي عدد الاصوات الصحيحة، وقد بلغ عدد الاصوات الباطلة (161.280) صوتاً (اللجنة العليا للانتخابات، 2001)، وبذلك فان التعديلات قد حازت على الاغلبية المطلوبة بنسبة 21.91% بزيادة على النسبة المطلوبة لنافذها طبقاً لنص المادة (156) من الدستور الذي اشترط الاغلبية المطلقة للتزكية الدستورية اللازمة .

الجدول رقم (7) يوضح بينات الاستفتاء على التعديلات الدستورية 2021م .

اجمالي عدد المشاركين في الاستفتاء	عدد الأصوات الموافقة على التعديل	نسبة الموافقة بنعم	عدد الأصوات غير الموافقة	نسبة غير الموافقين	عدد الأصوات الباطلة	عدد الأصوات الصحية
(2.768.587)	(2.018.527)	%77.42	(588.780)	%22.58	(161.280)	(2.607.307)

الجدول من إعداد الباحث.

أما انتخابات المجالس المحلية لمحافظات الجمهورية اليمنية الأولى 2021م ، فقد جاءت نتائجها على النحو الأتي: فاز المؤتمر الشعبي العام بـ 277 مقعداً، وفاز التجمع اليمني للإصلاح بـ 078 مقعداً، وفاز الحزب الاشتراكي اليمني بـ 016 مقعداً ، فيما فاز المستقلون بـ 030 مقعداً ،وبذلك يصبح عدد المقاعد التي اجريت عليها الانتخابات (401) مقعداً.

الجدول رقم (8) يبين نتائج انتخابات المجالس المحلية الأولى 2021م .

م	اسم التنظيم السياسي	عدد المقاعد التي فاز بها	عدد المقاعد التي تم فيها الانتخاب
1	المؤتمر الشعبي العام	277	(401) مقعداً
2	التجمع اليمني للإصلاح	078	
3	الحزب الاشتراكي اليمني	016	
4	المستقلون	030	

الجدول من إعداد الباحث.

انتخابات 2006م الرئاسية الثانية والمحلية:

جرت الانتخابات الرئاسية والمحلية في20 سبتمبر2006م كان عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية خمسة وهم: المرشح الأول: علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام، والمرشح الثاني: فيصل بن شملان مرشح أحزاب اللقاء المشترك المكون من الأحزاب التالية: التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق وحزب الأحرار الدستوري، والمرشح الثالث: ياسين عبده سعيد نعمان مرشح أحزاب المجلس الوطني للمعارضة المكون من الاحزاب التالية :الحزب الديمقراطي الناصري وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي والجبهة الوطنية الديمقراطية وحزب الشعب الديمقراطي (حشد)، وحزب جبهة التحرير وحزب الرابطة اليمنية والحزب القومي الاجتماعي وحزب الوحدة الشعبية وحزب التحرير الشعبي الوحدوي والتنظيم السبتمبري الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية وحزب الخضر، والمرشح الرابع: احمد عبدالله المجيدي مرشح مستقل، والمرشح الخامس: فتحي محمد العزب مرشح مستقل، وقد كانت النتيجة على النحو التالي:

1. علي عبدالله صالح 4 ملايين و 149 الف وبنسبة 77.17%.
2. ياسين عبده سعيد نعمان 21 الف و 642 وبنسبة 0.40 %.
3. احمد عبدالله المجيدي 8 الاف و 324 وبنسبة 0.15 %.
4. فيصل بن شملان مليون و 173 الف و 75 وبنسبة 21.82 %.
5. فتحي محمد العزب 24 الف و 524 وبنسبة 0.46 % .
6. إجمالي عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون 5 ملايين و 377 الفاً و 238 صوتا.

الجدول رقم (9) يبين نتائج الانتخابات الرئاسية 2006م.

م	اسم المرشح الفائز	الانتماء السياسي	عدد الأصوات	النسبة المؤية
1	علي عبدالله صالح	المؤتمر الشعبي العام	4 ملايين و 149 الف	77.17 %.
2	ياسين عبده سعيد نعمان	أحزاب المجلس الوطني	21 الف و 642	0.40 %.
3	احمد عبدالله المجيدي	مستقل	8 الاف و 324	0.15 %.
4	فيصل بن شملان	مرشح أحزاب اللقاء المشترك	مليون و 173 الف 75	21.82 %.
5	فتحي محمد العزب	مستقل	24 الف و 524	0.46 % .

الجدول من إعداد الباحث.

أما نتائج انتخابات المجالس المحلية فكانت على النحو الأتي :

1- المجالس المحلية بالمحافظات:

فاز المؤتمر الشعبي العام بـ315 مقعدا في المجالس المحلية بالمحافظات بنسبة 74.12 %، يليه التجمع اليمني للإصلاح بـ28 مقعدا بنسبة 6.59 %، فيما فاز المستقلون بـ20 مقعدا بنسبة 4.71 %، والحزب الاشتراكي اليمني بـ10 مقاعد بنسبة 2.35%، وفاز الحزب القومي الاجتماعي بمقعد واحد في عضوية المجالس المحلية للمحافظات.

الجدول رقم (10) يبين نتائج انتخابات المجالس المحلية لمحفظات الجمهورية اليمنية.

م	التنظيم السياسي	عدد المقعد	النسبة المؤية	الملاحظات
1	المؤتمر الشعبي العام	315	% 74.12	هناك عدد من المقاعد تعثر إجراء الانتخابات فيها
2	التجمع اليمني للإصلاح	28	% 6.59	
3	المستقلون	20	% 4.71	
4	الحزب الاشتراكي اليمني	10	% 2.35	
5	الحزب القومي الاجتماعي	1		

الجدول من إعداد الباحث.

2- المجالس المحلية بالمديريات:

حصل المؤتمر الشعبي العام 5078 مقعدا في عضوية المجالس المحلية للمديريات بنسبة 73.57%، وحصل التجمع اليمني للإصلاح على 794 وبنسبة 11.50%، والمستقلون على 571 مقعد بنسبة 8.27%، فيما حصل الحزب الاشتراكي على 171 مقعد بنسبة 2.48%، وحصل التنظيم الوحدوي الناصري على 26 مقعد وبنسبة 0.38%، وحصل اتحاد القوى الشعبية على 8 مقاعد وبنسبة 0.12%، وفاز حزب البعث القومي بمقعدين وبنسبة 0.03%، في حين حصل حزب الحق والاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية والبعث العربي على مقعد واحد لكل منهم، مع ملاحظة أن المديريات التي لم يتم الاقتراع فيها كانت خمس مديريات من إجمالي المديريات البالغ عددها 333، والدوائر المحلية التي لم يتم فيها الاقتراح أو توقف الاقتراع فيها أو فرز أصوات المقترعين فيها كانت عددها 147 دائرة محلية من إجمالي 5620 دائرة محلية منتشرة في أنحاء الجمهورية (اللجنة العليا للانتخابات، 2006).

الجدول رقم (11) يوضح نتائج انتخابات المجالس المحلية بالمديريات في محافظات الجمهورية اليمنية.

م	التنظيم السياسي	عدد المقاعد	النسبة المؤية
1	المؤتمر الشعبي العام	5078	%73.57
2	التجمع اليمني للإصلاح	794	%11.50
3	المستقلون	571	%8.27
4	الحزب الاشتراكي اليمني	171	%2.48
5	التنظيم الوحدوي الناصري	26	%0.38
6	اتحاد القوى الشعبية	8	%0.12
7	حزب البعث القومي	2	%0.03
8	حزب الحق	1	
9	الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية	1	
10	حزب البعث العربي	1	

الجدول من إعداد الباحث.

الاتجاه نحو السلطة المحلية والصلاحيات الكاملة:

لقد تم إنجاز العديد من الخطوات العملة على طريق السلطة المحلية ذات الصلاحيات الكاملة ومن تلك الخطوات تنفيذ انتخابات السلطة المحلية ابتداءً من مجالس المديريات وانتهاءً بالمجالس المحلية في المحافظات، كما سبق الإشارة إلى ذلك، وقد أتت تلك الخطوات تنفيذاً لقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م ولائحته التنفيذية

الذي نص في مادته الرابعة على: يقوم نظام السلطة المحلية طبقاً لأحكام الدستور وهذا القانون على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وعلى أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية المنتخبة (وزارة الإدارة المحلية، 2000)، وقد حدد القانون سلطات المجالس المحلية في اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدات الإدارية وممارسة دورها في عملية التنفيذ والإشراف والرقابة الشعبية ومحاسبة السلطة المحلية ، ولعل ما أنجز في هذا المجال قد حقق قدراً جيداً من الطموح، إلا أنه لم يرق إلى مستوى الطموحات الكلية، ففي نقل المسؤوليات إلى السلطات المحلية اتسمت هذه المرحلة بالبطء وبسبب ندرة القدرة الإدارية، ومع ذلك فإن تكرار العمل لابد أن يخلق القدرة ويحقق الكفاءة المطلوبة.

أحداث 2011م: أظهرت الأحداث السياسية في اليمن التي انطلقت شرارتها الأولى في 11 فبراير 2011م أن اليمن يتمتع بخاصية جغرافية وبشرية مغايرة لأمثاله من المكونات الجغرافية والبشرية في بقية أجزاء الوطن العربي الذي اجتاحته فوضى ما عرف بـ(الربيع العربي)، ولذلك جاء المبادرة الخليجية بهدف تسوية الأزمة السياسية وعلى ضوئها جاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي انطلق في 18 مارس 2012م على طريق الالتزام بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد من خلال استيعاب كل الآراء والأفكار، لأن المصلحة الكلية للدولة تحتاج إلى كل الآراء والأفكار التي تلتزم التجرد المطلق من كل المؤثرات السلبية وتعتمد الموضوعية العلمية وتتميز بالبعد الاستراتيجي الذي يقدم المصالح العليا للبلاد في اختيار البدائل المناسبة، إلا أن مؤتمر الحوار الذي أنهى أعماله في 8 يناير/2014م (سبأ نت، 2014)، فشل في الوصول إلى الالتزام بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد نتيجة للتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن اليمني التي كان من نتائجها إعلان تحالف العدوان ضد سيادة الجمهورية اليمنية في 26 مارس 2015م، وفي ظل العدوان أعلن عن تشكيل المجلس السياسي الأعلى من المكونات السياسية في الساحة الوطنية من كل من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وحركة أنصار الله وشركائهم بهدف توحيد الجبهة الداخلية لمواجهة تحالف العدوان، وقد كلف المجلس بإدارة شؤون الدولة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وإدارياً واجتماعياً وفقاً للدستور، وبما يحقق غايات الحكم الرشيد وبما يحافظ على وحدة الوطن وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه، وقد اتخذت إجراءات دستورية بينة في تشكيله أكسبته الشرعية الدستورية والقانونية من خلال موافقة أغلبية مجلس النواب اليمني في 2016/8/13م، ثم قام أعضاء المجلس السياسي الأعلى وبأداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب 2016/8/14م ، وقد تولى رئاسة المجلس الرئيس صالح الصماد الذي رفع شعار (يد تحمي ويد تبني) وكلف عدداً من المختصين بإعداد الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة والتي وإن كانت مازالت

في مراحلها الأولى إلا أنها خطوة على طريق بلوغ المبادئ الأساسية للحكم الرشيد، حيث انطلقت الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة من سبعة مبادئ أسياسية نوجزها في الأتي :

المبادئ الأساسية للرؤية الوطنية:

لقد جاءت الرؤية الوطنية من أجل بناء دولة يمنية حديثة، ديمقراطية مستقرة وموحدة ذات سيادة حرة ومستقلة وتمتلك مؤسسات دستورية قوية تقوم على تحقيق الغايات الأساسية والخدمية للدولة التي منها العدالة والتنمية والعيش الكريم للمواطنين وتحمي الوطن واستقلاله وتنشد السلام والتعاون المتكافئ مع دول العالم ، وتنطلق من المبادئ الأساسية الأتية :

1- مبادئ الإسلام وتعاليم الشريعة الإسلامية منطلقات وضوابط الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة .
2- الهوية الإيمانية بقيمها الأخلاقية والإنسانية للشعب اليمني الأساس الذي يقوم عليه بناء الدولة اليمنية الحديثة.
3- تحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية، واحترام الحقوق والحريات ضمن الثوابت الدينية والقيم الوطنية.
4- المحافظة على الأسرة اليمنية وتعزيز مكانتها في المجتمع.
5- التداول السلمي لسلطات الدولة بالانتخابات الحرة والنزيهة التجسيد العملي للنهج الديمقراطي.
6- الوحدة اليمنية أرضاً وإنساناً مبدأ أساسي للشعب اليمني.

المبحث الرابع

الخاتمة واستشراف المستقبل

إن نتائج الدراسة التحليلية تكمن في مناقشة الفرضيات التي طرحت في مقدمة الورقة البحثية، حيث أشارت **الفرضية الأولى:** منها إلى أن الحكم الرشيد عقب الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر لم يتم وفق المبادئ الأساسية مما سبب عدم الاستقرار السياسي في اليمن ، رغم المحاولات الجادة التي بذلت من أجل الوصول إلى الحكم الرشيد ، وقد ثبت صحة هذه الفرضية من خلال ما استعرضته الدراسة في فترات حكم اليمن من بداية عام 1962م وحتى الـ 17 من يوليو1978م وتبين أن محاولات تنفيذ المبادئ الأساسية للحكم الرشيد لم تنجح في فترات السلال والارياني والحمدي والغشمي وقيادات الجبهة القومية وقيادات الحزب الاشتراكي اليمني، لأن وصول تلك القيادات إلى السلطة لم يكن عبر الطرق السلمية، وإنما كان عبر الانقلابات والبيان رقم (1)، ولم يبدأ اليمن الطريق السليم على طريق الحكم الرشيد إلا في الـ 17 من يوليو1978م رغم ما شاب تلك المرحلة من الاعتوار الذي حال دون اكتمال النجاح المنشود.

أما الفرضية الثانية: فقد أشارت إلى أن الشورى والمشاركة السياسية الفاعلة تمثل جوهر الحكم الرشيد، وهو ما أثبتته الدراسة من خلال العرض التحليلي للخطوات الإجرائية التي سلكتها الدولة ابتداءً من السابع عشر من يوليو 1978م وحتى قيام الجمهورية اليمنية، وهي المرحلة التي شهدت قيام مجلس الشورى وتأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي امتلك الرؤية الاستراتيجية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ممثلة بالميثاق الوطني الذي صاغه الشعب بكل مكوناته البشرية ومشاربه الفكرية والسياسية، ومارس التعددية السياسية وتمكن من ممارسة العمل الشوروي الديمقراطي وأنجز أعظم أهداف الثورة اليمنية، وهو إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، ثم ما تحقق من المبادئ الأساسية للحكم الرشيد عقب قيام الوحدة اليمنية التي على إثرها تحقق قدر كبير من الاستقرار السياسي والتنموي في الجمهورية اليمنية حتى أحداث 2011م، والخطوات العملية في مجال الانتخابات العامة والمحلية ومنها الصلاحيات الواسعة مالياً وإدارياً.

فيما أشارت الفرضية الثالثة إلى أن عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد أضعف مؤسسات الدولة اليمنية وهو ما أوضحته أحداث 2011م، عندما استغلت القيادات النافذة في أحزاب اللقاء المشترك حركة الشباب الذين خرجوا إلى الساحات للتعبير عن رأيهم الوطني الرافض للفساد، فتسلقت قيادات المشترك على أكتافهم واستولت على منصات الساحات وتحولت أحداث 2011م إلى انقلاب على الشرعية وإخلال بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد، بل تعطيل كامل لمسار الإجراءات الدستورية والقانونية التي ترسي التقاليد الحضارية والإنسانية لتثبيت آليات العمل الشوروي الديمقراطي، والأكثر من ذلك أن من رفعوا شعار إسقاط النظام أصروا على التدمير أوصلوا البلاد إلى وضعها تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وسعوا إلى جلب تحالف العدوان في 26 مارس 2015م ضد الجمهورية اليمنية في سابقة خطيرة في العلاقات الدولية.

أما الفرضية الرابعة فقد أشارت إلى أن: الرؤية الوطنية قد جاءت من أجل إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة، حيث تبين من خلال دراسة كافة مراحل العمل الوطني منذ 1962م وحتي تاريخ إعداد هذه الورقة البحثية أن الدولة اليمنية الحديثة في أمس الحاجة إلى تلك الرؤية التي شخصت احتياج الساحة الوطنية إلى العودة الجادة لمسار الحكم الرشيد، إذ تبين أن المبادئ السبعة التي اعتمدت عليها الرؤية الوطنية بأنها الثوابت التي تمسك بها أحرار اليمن ولا سبيل لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة بدونها.

خلاصة القول في دراستنا للتجربة اليمنية في ضوء الالتزام بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد، فقد وجدنا أن كل قيادات الثورة اليمنية قد نجحوا في تحقيق بعض الإنجازات وأخفقوا في البعض الآخر ، وأن تلك النجاحات لم تكن لتتحقق إلا في ظل الأمن والاستقرار، أما الإخفات فإنها نتيجة حتمية لعدم الاستقرار السياسي، وهو ما يقودنا إلى القول بأن التزام اليمنيين كافة بتقاليد العمل الشوروي الديمقراطي هو الطريق الآمن الذي يحول دون التدخلات الخارجية ويقود

اليمنيين كافة انتهاج المبادئ الأساسية للحكم الرشيد ويعزز إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة، ويحافظ على السيادة الوطنية ويصون الكرامة الإنسانية، ونستخلص من دراستنا لمحاولات الوصول إلى الحكم الرشيد أن المؤشر الذي يشكل خطراً داهماً على مستقبل اليمن هو غياب الالتزام بآليات العمل الشوروي الديمقراطي وغلبت الرغبة في الاستمرار في ممارسة السلطة بأي ثمن كان، الأمر الذي أتاح الفرصة لتحالف العدوان لشن عدوانه على مقدرات الجمهورية اليمنية وتدمير البنى التحتية وقتل النساء والأطفال والعزل من السلاح وفرض الحصار الجائر براً وبحراً وجواً ومحاولة احتلال أجزاء منه في ظل صمت دولي مريب وعبث بالقيم الإنسانية مخيف.

وبناءً على ما سبق من العرض العلمي الذي يثبت رغبة الوصول إلى المبادئ الأساسية للحكم الرشيد هو غاية أحرار اليمن وأن السبيل الوحيد أمامهم للخروج من دوامة الصراعات هو الالتزام العملي بانتهاج تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي الذي يضمن حرية الاختيار الحر المباشر لمن يدير شؤون الدولة اليمنية الواحدة والموحدة ، ولعلنا قد وقفنا من خلال هذه الدراسة على الجهود التي بذلت منذ سبتمبر1962م وحتى اليوم ووجدنا فيها ما يدعو كافة اليمنيين إلى مواصلة خطوات السير على طريق تثبيت المبادئ الأساسية للحكم الرشيد وأن توجه الدعوة لكل القوى السياسية من أجل العودة إلى الطريق الآمن للتداول السلمي للسلطة وآليات العمل الشوروي الديمقراطي باعتباره الطريق الوحيد الذي يضمن استقلال واستقرار اليمن الواحد والموحد ويضمن ديمومة الاستقرار السياسي وتحريك عجلة التنمية المستدامة وينهي التدخلات الخارجية أياً كانت .

التوصيات: في ختام هذه الورقة البحثية أوجه الشكر والتقدير لجامعة صنعاء لرعايتها للبحث العلمي ولمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية وكافة الزملاء أعضاء هيئة التدريس بالمركز ولكل من ساهم بالملاحظات والمشاركة في إثراء الورقة بالنقاش العلمي والموضوعي الذي يسهم في إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة، واستميحكم عذراً في تقديم التوصيات الأتية:

1. الحفاظ على تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي.
2. الاستفادة من التجارب السابقة والوقوف أمامها بجدية.
3. الالتزام المطلق بأهداف الثورة اليمنية الأم سبتمبر وأكتوبر عامي62-1963م.
4. الاستفادة من الدراسات العلمية والأخذ بما جاء فيها من التصنيف للمبادئ الأساسية للحكم الرشيد .
5. الحفاظ على وحدة الجبهة الداخلية.
6. العمل على تجسيد السلوك الشوروي الديمقراطي في كافة مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية.

7. توجيه الدعوة إلى كل القوى السياسية في الداخل والخارج للمصالحة الوطنية الشاملة والعودة إلى الالتزام بآليات التداول السلمي للسلطة باعتباره المسار الآمن على طريق الحكم الرشيد.
8. الالتزام العملي بتنفيذ الرؤية الوطنية في واقع الحياة السياسية.

تلك أبرز التوصيات وأرجو من الله العلي القدير أن يحفظ اليمن وأهله واحداً موحداً إنه على كل شيء قدير.

المراجع:

أبو طالب. حسن. (1994). الوحدة اليمنية دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة. مركز دراسات الوحدة الربية بيروت.
أحمد الصباب – الأسلوب العلمي في البحث – جدة دار عكاظ للطباعة والنشر 1980م .
بدر. أحمد. (1984). أصول البحث العلمي ومناهجه. وكالة المطبوعات بالكويت.
جار الله، شايف علي. (2014). الحكم الرشيد بالجمهورية اليمنية ماهيته وواقعه ومعوقاته وسبل تجاوزها. جامعة الملكة أروى بصنعاء.
الجناحي. سعيد. (1992). الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة. مركز الأمل للدراسات والنشر بصنعاء.
الجوري، محمد عبدالله. (2024). واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية دراس ميدانية على السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء. مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، 3، (1)، 267-301.
الجوهري. شاكر. (1993). الصراع في عدن. مكتبة مدبولي بالقاهرة.
حسن. عبدالباسط محمد. (1990). أصول البحث العلمي. مكتبة وهبة بالقاهرة.
دار المشرق. (1986). المنجد في اللغة والاعلام. بيروت.
الشعبي. محمد علي. (1972). اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي. بدون ناشر.
الشماحي. عبد الله. (1972). الحضارة والإنسان. دار الهنا بالقاهرة.
الصلوي. ضياء عبدا لله. (2003). الحكومات اليمنية خلال أربعين عاماً. مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية سبأ بصنعاء.
العبيدي. إبراهيم خلف. (1979). الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل. جامعة بغداد.
العثربي. علي مطهر. (1993). الحالة السياسية في اليمن المعاصر ومكانة المؤتمر الشعبي العام بين الأحزاب السياسية. دار المعرفة للطباعة والنشر بصنعاء.
العثربي. علي مطهر. (1996). ملحمة الوحدة ومستقبل اليمن. مطابع الكتاب المدرسي بصنعاء.
العثربي. علي مطهر. (2000). التطور السياسي في اليمن من الدولة المعينية إلى عهد علي عبد الله صالح. مطابع الكتاب المدرسي بصنعاء.
العثربي. علي مطهر. (2008). المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة في الفترة من 1962م إلى 2007. دار النشر مطابع التوجيه بصنعاء.
العزي. مطهر محمد. (1985). التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية. مطبعة الكتاب العربي، دمشق.
عمري، حسين عبدالله. (1984). مئة عام من تاريخ اليمن الحديث. دار الفكر العربي.
الغفاري. علي عبد القوي. (1997). الوحدة اليمنية الواقع والمستقبل. المؤتمر الشعبي العام بصنعاء.
الكبسي. أحمد محمد. (2002). نظام الحكم في الجمهورية اليمنية. مطابع شركة الأدوية صنعاء.
الكيالي. عبد الوهاب. (1993). موسوعة السياسة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.

لاكنر، هيلين. (1985). جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مركزاً متقدما للتطور الاشتراكي في الجزيرة العربية. ترجمة بشير محمد خان، دار إيثاكا للنشر.
مبيض.عامر رشيد. (1999). موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مصطلحات ومفاهيم. مكتبة الاسد الوطنية بدمشق.
مجمع اللغة العربية. (2005). المعجم الوجيز. الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية. القاهرة.
محسن. عبد الرحيم. (1989). ثلاثة مراكز دولية تدعم تأييد الانفصال في اليمن. مجلة الحكمة اليمانية، 38، (64)، 30-37.
مكتب الدراسات والفكر. (1986). جذور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن. بدون دار للطباعة.